حرب الخليج الثانية وردود الفعل التركية
الأبعاد والإنعكاسات السياسية
من منظور علم الإعلام والاستراتيجية القومية

أ.د/محمد علي عبدالله حوات*

الخلاصة :

منحت تفاعلات أزمة الخليج الثانية القيادة التركية فرص لم تكن تتخيل وقوعها ، إذ أن تدمير القوة العراقية التي كانت تخشاها قد أصبح واقعاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان يمثل قوة الأسد الرابض علي الحدود التركية فقد فتحت أراضيها ومجالها الجوي أمام قوة التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة لضرب العـــراق ، وحشدت أكثر من ٢٠٠ ألف جندي علي حدودها تحسباً من أن تقوم القوات العراقية بهجوم علي الأراضي التركية حسب زعم القادة الأتراك .

وكانت المطالب التركية بإدخال تعديلات بنيوية في بعض مناطق العراق الشمالية والشرقية قد أظهرت النوايا التركية الرامية إلى تقسيم العراق وإلى الرغبة في استيلائها علي الموصل وكركوك الغنيتين بالنفط .

كما رأت تركيا الخلل في ميزان القوي الاستراتيجي الناجم عن تدمير القوة العراقية بعد عاصفة الصحراء فرصة في القيام بدور الضابط الأمني للتوازنات الإقليمية من جانب ، وموازنة الإسلام السياسي الأصولي في إيران من جانب آخر ، كما أتيحت لها فرصة تمكنها من القضاء علي حزب العمال الكردستاني الذي ظل شاغلها منذ بداية الثمانينات ، إضافة إلى إثارة مشاكل المياه من جديد والتي كانت قد طرحت عام ١٩٨٧م بإعلان أوزال عن مشروع أنابيب السلام .

---

*) نائب رئيس جامعة إب لشؤون الدراسات العليا

وقد أيدت تركيا بقوة الدعوة إلى مؤتمر مدريد وسارعت إلى رفع مستوي التمثيل الفلسطيني والإسرائيلي إلى مستوي السفارة في ديسمبر عام ١٩٩١م ، واشتركت بفاعلية في اللجان متعددة الأطراف ، كما أبدت حماساً وتأييداً شديدين لاتفاق أوسلو الذي اعتبرته عامل استقرار اقتصادي وسياسي في المنطقة .

وفي آسيا الوسطي نشط الدور التركي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبدعم وتوجيه أمريكي نتج عن المباحثات التي أجراها ديميريل في فبراير عام ١٩٩٢م بواشنطن .

وتطورت العلاقات التركية الإسرائيلية بعد حرب الخليج الثانية برعاية الولايات المتحدة توجت بتوقيع اتفاق التعاون العسكري في ربيع عام ١٩٩٦م وتطور إلى أن وصل إلى هذا التحالف الاستراتيجي الثلاثي : الأمريكي الإسرائيلي التركي الذي بات واضحاً من خلال المناورة المشتركة في شرق البحر المتوسط والتي أرادت الولايات المتحدة إرسال رسالة واضحة إلى الأنظمة العربية تؤكد فيها علي تصاعد أهمية الدور الإسرائيلي التركي في المنطقة في النظام العالمي الجديد وتضاعف أهميته في الاستراتيجية الأمريكية بعد انهيار الشيوعية في الاتحاد السوفيتي .

حرب الخليج الثانية وردود الفعل التركية
الأبعاد والإنعكاسات السياسية من منظور علم الإعلام والاستراتيجية القومية

مُقَدِّمَة

يرتبط الوطن وتركيا بعلاقات شديدة التداخل يصعب علي أحد الطرفين تجاهلها أو التنصل منها والمحاولة التي بذلها مؤسس الجمهورية التركية كمال اتاتورك من توجه بتركيا نحو الغرب ، مديرا ظهره نحو العرب والشرق كله ، أثبتت التطورات المعاصرة أنها قد جاءت منافية للكثير من الثوابت والحقائق الجغرافية والتاريخية وبالتإلى فإنها قد آلت إلى الفشل .

١ – الحقائق الجغرافية :

- تؤكد الجغرافيا علي إنتماء تركيا إلى الشرق شاءت السلطة في أنقرة أم لم تشاء فهي جزء من الشرق الأوسط الذي يمثل العالم العربي ٦٥% من مساحته .
- أن الغرب بعد أن جاءنا بمصطلح الشرق الأوسط قد وضع العرب والأتراك في سلة واحدة علي الرغم من أن تركيا قد يممت وجهها شطره ، وقد تأكد هذا الوضع من خلال مشاريع الأحلاف الغربية ضمت تركيا وإيران والعرب في خططها بدأ بقيادة الشرق الأوسط مرورا بحلف بغداد ووصولا إلى مشروع أيزنهاور .
- جسدت الجغرافيا الطبيعية قضية الماء ، فقد شكلت روافد المياه المنسابة في المرتفعات التركية إلى الأنهار العربية وخاصة دجلة والفرات أداة وصل بين العرب والأتراك يصعب فصلها ،وتنبع أهمية تركيا النسبية من وجهة النظر العربية من أنها :

أولاً : بلد جغرافي مهم جيو سياسيا وعسكريا واقتصاديا .

ثانيا : أنها بلد مسلم ولو كان علماني ، وهو ما يجعلها تحتل موضع مهم في منظمة المؤتمر الإسلامي ومن المحتمل أن تتزايد أهميتها مستقبلا .

ثالثا : انها بلد شرق أوسطي يمثل همزة وصل بين أقطار الشرق والعالم العربي .

٢– الحقائق التاريخية :

تعتبر تركيا بلد ذات علاقة تاريخية واجتماعية وثقافية عميقة مع العالم العربي، إذ يرجع تاريخ هذه العلاقات إلى بداية التعارف بين الجانبين عام ٢٢هـ عندما غزا العرب بلاد خرسان واستنجد اهلها بخاقان الأتراك الذي كان قد مد نفوذه إلى ماوراء النهر .

ومع بداية القرن الرابع الهجري بدأت الدعوة الإسلامية في وسط آسيا عن طريق بناء المدارس العربية الإسلامية وعن طريق التجار العرب الذين كانوا يترددون علي بلاد المغول مارين بطريق آسيا الوسطي .

وبعد اعتناق الأتراك الإسلام استخدمت القصور العباسية الموإلى والجوار منهم ، كما استخدمتهم في الحراسات الشخصية ، فوصل الكثير منهم إلى أكبر مناصب الدولة في عصر الخلافة العباسية الثاني ، فتعاظم نفوذهم واشتد بطشهم الذي تطور فوصل إلى خلع الخليفة نفسه أو تصفيته جسديا عن طريق السم أو الاغتيال وغيب دور العرب والفرس ، وسادت حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار في العصر العباسي الثاني وتولدت الأفعال وردود الأفعال بين الأعاجم (الفرس والأتراك) بينما ظل الدور العربي مهمشا أو محدود للغاية .

استمرت حالة الضعف تستشري في جسم الدولة العباسية واستفحل صراع الفرس مع الأتراك علي السلطة ، الأمر الذي أدي في النهاية إلى سقوط بغداد عاصمة الخلافة العباسية في أيدي التتار عام ١٢٥٨م .

وبعد أن قامت الدولة العثمانية في الأناضول تمكنت من إسقاط الدولة البيزنطية واستولت علي عاصمتها استانبول عام ١٤٥٣م والتي أصبحت عاصمة الخلافة الإسلامية فيما بعد ، فارتفع شأن الدولة العثمانية في العالم العربي والإسلامي، مما ساعد علي توسيع دولة الخلافة شرقا بعد وصول البرتغاليين إلى المياه الشرقية وشروعهم في مهاجمة الموانئ الإسلامية في شرق أفريقيا والبحر الأحمر بهدف التصدي للغزاة الأوربيين وللخطر الشيعي الصفوي في فارس فيما بعد.

وفي مصر والشام تمكنت الدولة العثمانية من القضاء علي دولة المماليك في مصر والشام بعد أن استمرت الحرب فترات طويلة ومتقطعة انتهت باحتلال العثمانيين للقاهرة في يناير ١٤١٧م.

واصلت الدولة العثمانية توسعها غربا حتى وصلت إلى أبواب فيّنا بينما استمرت في ملاحقتها للأساطيل الغربية في البحر الأحمر والمحيط الهندي وتمكنت من تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عثمانية إسلامية. وفي نفس الوقت فرضت العزلة علي العرب واشتد ظلم الولاة الأتراك بفرض مزيد من الضرائب والإتاوات وسيطرت جنود الإنكشارية فولدت ثورات واضطرابات عربية مناهضة لسياسة الدولة العثمانية .

أما بعد الحرب العالمية الأولي وإعلان الجمهورية التركية فقد تزامنت الرؤية السلبية المتبادلة في العلاقات العربية التركية مع تحول الجانب التركي نحو الغرب وسعي الجمهوريون إلى تقطيع جذور تركيا الشرقية والإسلامية ، في الوقت الذي حاولوا فيه الإحتفاظ بأراض عربية في الموصل ولواء الاسكندرونة. والأخير تم الإستيلاء عليه بعد دخول الغرب علي خط العلاقات لدي الجانب التركي بالنفوذ والإرتباط الإستراتيجي ولدي الجانب العربي بالاستعمار .

وبعد أن أصيبت السياسة التركية بخيبة الأمل في تعاملها مع الغرب ورفضه لمحاولة اقترابها منه علي أساس مبدأ الشراكة ، بدأت تركيا تظهر مزيدا من العناية

بأصولها الشرقية وعمقها الجغرافي ، إلا أنها في نفس الوقت دخلت في مرحلة من التذبذب وعدم الثبات ، إذ أنه كلما تزايدت مشكلات تركيا مع القوي الغربية والصهيونية كلما حاولت العودة إلى موقعها الإسلامي وموقعها الشرق الأوسطي . وهكذا كان ولا يزال موقف تركيا من الصراع العربي الإسرائيلي ، فقد اعتمد النهج التركي في مواقفه تجاه العرب علي المنطلقات السياسية التابعة للغرب والمنحازة لإسرائيل ، إذ ان تركيا اول دولة إسلامية أقدمت علي الاعتراف بدولة اسرائيل عام ١٩٤٩م . وابتداء من عام ١٩٦٥م بدأت السياسة التركية تركز علي تطور علاقاتها مع العرب انطلاقا من رؤيتها البراغماتية نحو تحسين اقتصادها المتدهور من خلال التعاون والتبادل التجاري بينها وبين الدول العربية ، إضافة إلى ما عانته من العزلة الدولية إبان أزمة قبرص الأولي عام (١٩٦٣-١٩٦٤م) وإلى الإنحسار النسبي للموقف العربي بعد انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦١م .

وفي عقد السبعينات والثمانينات حققت تركيا من خلال تحسن علاقاتها بالدول العربية مكاسب اقتصادية كبيرة نتيجة الطفرة النفطية العربية التي أعقبت حرب اكتوبر ١٩٧٣م .

وفي عقد التسعينيات لم تتوقف السياسة التركية عند الانحياز إلى الغرب وإلى إسرائيل ، بل قفزت إلى ما هو ابعد من ذلك عندما تطور هذا الانحياز إلى علاقة التعاون والتحالف الاستراتيجي مع الدولة الصهيونية وتهديد سوريا بالحرب ، الأمر الذي عمق النظرة السلبية في العلاقات العربية التركية .

الخطوات المنهجية

موضوع الدراسة :

العلاقات العربية التركية ، هي علاقات شديدة التعقيد إلا أنها في نفس الوقت ، تميزت في سيرها عبر تاريخها الطويل في خط متواز تخضع في تطورها علي أساس الفعل ورد الفعل لمتغيرات اقليمية ودولية بالسلب أو الإيجاب ، كما تخضع للعوامل الأثنية ، والعرقية ومواطن الضعف والقوة لكل منها .

أهمية الدراسة :

تستمد الدراسة أهميتها لكونها تتعامل مع مجال لـــه أهمية في تحديد مستقبل العلاقات العربية التركية من جانب ، وعلي علاقات الطرفين بالنظام الإقليمي الشرق أوسطي والمجتمع الدولي ككل كما تستمد أهميتها من تناولها بالنقد والتحليل المتغيرات العالمية والإقليمية بعد حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفيتي بمنظومته الاشتراكية ، ومدي تأثير هذه **المتغيرات علي العلاقات العربية التركية وعلي علاقات الطرفين بصراع الشرق الأوسط بعد** مؤتمر مدريد واتفاق أسلو ووادي عربه وما أعقبها من تطورات وأحداث علي مستوي الصراع العربي الإسرائيلي أو علي مستوي المنطقة بمجملها .

أهداف الدراسة :

١. الكشف عن طبيعة العلاقات العربية التركية ، والتركية الإسرائيلية .
٢. الكشف عن حقيقة أن البعد الديني أقل تأثيرا من البعد السياسي البرقماتي (النفعي).
٣. الكشف عن سياسة الدولـــة التركيـــة المتربصـــة بالنظـــام العـــربي وانتـــهازها فرص ضعفه لمحاولة إبراز القـــوة والهيمنـــة بالتحـــالف مـــع العـــدو الصـــهيوني تحت الرعاية الأمريكية الكاملة .

٤. الكشف عن نقاط القوة والضعف في العلاقات العربية التركية ومدي أهميتها وتأثيرها علي مستقبل النظام العربي وأمنه القومي .

منهج الدراسة :

اعتمد الباحث في هذه الدراسة علي المنهج النقدي وعلي التحليل السياسي في رصد الأحداث الناجمة عن حرب الخليج الثانية وردود الفعل التركية إزائها.

تساؤلات الدراسة :

تطرح الدراسة التساؤلات التالية :

١. هل يمكن للروابط التاريخية والدينية بين العرب والأتراك أن تصبح ثوابت سياسية ؟
٢. لماذا أصبحت الشكوك سيدة الموقف في علاقات الطرفين العربي والتركي منذ تقطع أوصال الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولي ؟
٣. ما هي الأسباب التي دفعت بالسياسة التركية إلى حالة التذبذب وعدم اليقين منذ تأسيس الجمهورية التركية وحتى يومنا هذا ؟
٤. ما هي أهم مؤثرات التحالف الاستراتيجي بين تركيا واسرائيل علي العلاقات العربية التركية ، وعلي مستقبل المنطقة ككل ؟

تجيب الدراسة علي هذه التساؤلات وغيرها من خلال المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : المتغيرات الإقليمية والدولية وردود الفعل التركية أثناء وبعد حرب الخليج الثانية .

المبحث الثاني : مستقبل النظام العربي وتطور العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل عملية السلام .

المبحث الأول

المتغيرات الإقليمية والدولية وردود الفعل التركية إزاء حرب الخليج الثانية

من المسلم به أن التاريخ سلسلة متصلة تنشئوها الشعوب والدول علي فترات طويلة ، غير أنها سرعان ما تعود إلى الذاكرة وتبرز بمعطياتها لتتفاعل مع المتغيرات المستجدة ، وكأن هذه الأزمنة والقرون لم ترد منذ عشرات أو مئات السنين .

ويتضح من هذا السياق أنه ليس هناك تخطيط سياسي ثابت بمعزل عن العلاقات التاريخية ورواسبها ، وبعيداً عن الواقع الجغرافي وتبعاته .

وفي رأينا ، أن استمرار الحرب العراقية الإيرانية لمدة ثمان سنوات قد وفرت الفرصة لتركيا للعودة إلى الشرق الأوسط من نفس البوابة التي أغلقت في وجهها عند انهيار الإمبراطورية العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى.

وجاءت حرب الخليج الثانية علي أثر الغزو العراقي للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠ م بعاصفة الصحراء في يناير وفبراير ١٩٩١ م ، وما تبعها من تفاعلات إقليمية وعالمية لتبرز بوضوح عامل التاريخ والجغرافيا ، فخمسة قرون من الحكم التركي والسلطة العثمانية والخلافة الإسلامية لم يمحها نصف قرن من التتريك الكمالي ولا من التغريب الأمريكي ولا من التحالف الأطلسي ، وإذا كانت الأنظمة العربية غافلة عن أسباب السياسة التركية الجديدة والتحرك التركي أثناء وبعد حرب الخليج ، فإن عليها وحتى أن يكون التقييم موضوعياً وواقعياً أن تدرك أن رغبة التوسع العثماني ما زال يسيل لعاب الأتراك منذ إنكفاء الجمهورية الحديثة إلى آسيا الصغري ، وحتى يومنا هذا.

وجاء غزو العراق للكويت ونشوب حرب الخليج الثانية في العامين ١٩٩٠، ١٩٩١م في ظل ظروف توالت فيها المتغيرات علي الساحتين الإقليمية والدولية لتفتح

آفاقاً رحبة أمام التوجهات التركية الجديدة ، ولتدفعها إلى الأمام ، خصوصاً وأن السياسة التركية قد استوعبت هذه المتغيرات

وتمعن التفكير في الأدوار المحتملة ، التي يمكن أن تقوم بها تركيا في المنطقة العربية، مع الأخذ في الاعتبار النقاط التالية [١] :

١. مركز تركيا في الجماعة الأوربية وحلف الأطلسي ، ومطامعها الإقليمية.
٢. رؤيتها لمجال حيوي جديد في آسيا الوسطي .
٣. ضعف المجموعة العربية وهزال أمنها القومي .
٤. مطامع تركيا في مياه النهرين الدوليين دجلة والفرات .
٥. مشكلات تركيا الحدودية مع سوريا والعراق وإيران .
٦. التسوية المحتملة للصراع العربي الإسرائيلي .

إن جميع هذه المتغيرات ، إضافة إلى تحرر تركيا من خوف الخطر السوفيتي ، واستمرارها في تعزيز قوتها العسكرية وتحديثها ترشح تركيا لتؤدي دوراً نشيطاً ومؤثراً في منطقة الشرق الأوسط ، سياسياً واقتصادياً وأمنياً ، تكون فيه مصالحها ومصالح الولايات المتحدة وإسرائيل وحلف الأطلسي في المقدمة وترشيح إسرائيل في المنطقة كياناً أصيلاً ورائداً في مقدمة ما تسعي إليه في دورها وفي تفاعلات سياستها في عقد التسعينات .

وفي ضوء ما سبق فإن أزمة الخليج الثانية هي الحدث الأول الذي جاء ليمهد الطريق أمام تفاعلات السياسة التركية في العالم العربي والشرق الأوسط ، فقد شكلت مؤازرة تركيا للتحالف ضد العراق ابتعاداً عن سياستها المرتكزة علي عدم التدخل في الصراعات والحروب الإقليمية [٢] من خلال :

---

1) هيثم الكيلاني : هموم الأمن القومي مع حواره : مجلة شئون عربية ، العدد ٧٧ ، القاهرة ، مارس ١٩٩٤م ، ص ١٣ .

2) صبري سياري : تركيا والشرق الأوسط في التسعينات : مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٣١ ، صيف ١٩٩٧م ، ص ٣١ .

١. إعلانها في ١٩٩٠/٩/١٨م مد أجل الاتفاق الخاص بالتعاون العسكري مع الولايات المتحدة لعدة أعوام أخرى[١].

٢. اضطلاعها بدور رئيسي في الحملة العسكرية والاقتصادية والسياسية التي شنتها الولايات المتحدة ضد العراق ، فأغلقت أنبوبي النفط اللذان كانا يمران عبر أراضيها.

٣. حشدت أكثر من ٢٠٠ ألف جندي علي الحدود العراقية بدعوي التحسب لأي هجوم عراقي محتمل ، وتم ذلك بتخويل من البرلمان التركي في جلسة يوم ١٩٩٠/٩/٥م[٢].

كما سمحت للولايات المتحدة وقوة التحالف الدولي بالاستخدام الواسع النطاق لقاعدتي إنجيرليك وباتمان الجويتين في جنوب شرق تركيا وتنظيم استخدام أكثر من ١٢ قاعدة حربية أخري علي الأراضي التركية لضرب العراق أثناء حرب عاصفة الصحراء ولعزل الشمال العراقي عن الحكومة المركزية في بغداد وفرض الحظر الجوي علي المنطقة بعد انتهاء العاصفة .

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد السياسة التي اتبعها الرئيس التركي أوزال ، فقد استطاع أن يناور ببراعة ودهاء وسط معارضة داخلية قوية واضعاً تركيا بحزم في صف التحالف الذي أراد أن يحقق من خلاله توسيع دور تركيا السياسي ، وتعاظم دورها الإقليمي لتعبر من خلاله إلى أوربا وتفتح أبواب سوقها المشتركة الموصدة أمامها .

وأخيراً زيادة فرص التعامل التجاري والمالي في الشرق الأوسط وخصوصاً مع دول الخليج ، التي قدمت معونات وهبات إلى تركيا أثناء أزمة الخليج بلغت حوالي ٢,٥ مليار دولار [١] .

---

1) فيليب روبنس " تركيا والشرق الأوسط : ترجمة ميخائيل خوري : القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٣م ، ص ٢٥ وما بعدها .

2) ياسر هاشم : آفاق الدور التركي في حرب الخليج : أوراق شرق أوسطية ، المركز القومي لدراسة الشرق الأوسط ، القاهرة ، يوليو ، ١٩٩١م ، ص ٥١ .

لقد أعطت حرب الخليج الثانية تركيا زخماً جديداً لسياستها العربية والشرق أوسطية ، فتحركت علي محور الأمن الإقليمي والمجال الاقتصادي والمياه [٢]مع وضع الخطط لفتح أسواق أمام المصنوعات التركية ، وتشجيع رأس المال العربي علي مضاعفة استثماراته في تركيا. ونتيجة لنشاط السياسة التركية وتحركها السريع خوفاً من ضياع الفرص فقد حصلت تركيا علي مكسب ذي طابع استراتيجي ، تمثل في إسهام مإلى كبير في صندوق الصناعات العسكرية التركية ساهمت فيه السعودية والكويت كل منهما بمليار دولار بينما قدمت الإمارات العربية المتحدة نصف مليار دولار[٣].

تميز الموقف التركي في حرب الخليج الثانية بتطابقه مع الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة ، بل وتخطي مواقف الدول الأخري حين نادي بإدخال تعديلات بنيوية علي الكيان العراقي ، الجغرافي والسياسي والبشري ولمح إلى حقوق تاريخية سابقة في بعض مناطق العراق الشمالية والشرقية وإلى أقلية تركية في العراق (الموصل وكركوك) هضمت حقوقها ، وتعمل تركيا لإنصافها .

وقد أرادت تركيا أن تبني لنفسها من خلال حرب الخليج الثانية مركزاً هاماً في ترتيبات المنطقة وشئون أمنها واقتصادها بعد الحرب ، وهو ما سعت إلى ترجمته من خلال عرضها علي دول الخليج قدرتها علي مساعدة مجلس التعاون الخليجي.في إنجاح خطط المجلس الرامية إلى تطوير قواته المسلحة وتزويدها بالأنظمة الدفاعية الحديثة والمتطورة .. وعلي توفير كل ما تحتاجه دول المجلس من خبرات فنية وتكنولوجية [٤].

---

1) جريدة الأهرام : القاهرة ، ١٩٩٣/٢/٣م .

2) الزيارات التي قام بها رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل لسوريا والسعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة في الأشهر الثلاثة الأولي من عام ١٩٩٣م

3) جريدة الحياة : لندن ١٩٩٣/١/٢٨م .

4) جريدة الحياة : لندن ١٩٩٣/٢/٩ (تصريح للناطق باسم وزارة الدفاع التركي)

وعلي الرغم من محاولة تركيا المستميتة في تحقيق أكبر قدر من المكاسب من وراء حرب الخليج ورغم أن هذه الحرب قد أظهرت أهمية تركيا الاستراتيجية للغرب أكبر مما كانت عليه في السابق فإن هذا لم يؤدي بالضرورة إلى علاقات أفضل مع الغرب : كما أن الآمال الاقتصادية هي الأخري قد تبددت إذ لم تزد صادرات تركيا إلى الدول العربية ، ولم تحقق أكثر مما حققته فور انتهاء الحرب . وعلي عكس التوقعات فإن سياسة أوزال واستراتيجيته قد ألحقت بالاقتصاد التركي ضرراً بالغاً كلفه ما بين ٢٥ ، ٣٠ مليار دولار في الفترة من ١٩٩٠ – ١٩٩٦م منها ٤ مليار دولار ما بين ٢ أغسطس ١٩٩٠ – ٧ أغسطس ١٩٩١م [1] وهو مبلغ يزيد علي ما حصلت عليه من معونات قدمتها دول الخليج .

أما مشروع نقل المياه الزائدة من نهري سيحون وجيحون والذي بلغت تكلفته حسب الدراسات الأولية إحدي وعشرون مليار دولار والذي أطلق عليه خط أنابيب السلام فإنه لم يري النور ، ذلك أن شكوكاً كثيرة قد ألقت بظلالها علي العواصم العربية من جراء تطور الموقف التركي الجديد والذي أبرز بوضوح التفاعلات السياسية والعسكرية التركية أثناء وبعد حرب الخليج وعلي وجه الخصوص الموقف من شمال العراق[2] .

أهم مؤثرات التحول في العلاقات العربية التركية بعد أزمة الخليج الثانية :

أ – انهيار بعض التنظيمات العربية القائمة وإثبات عجز الأخري فقد انهار مجلس التعاون العربي ، وثبت عجز منظمة الأوبك وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي وإعلان دمشق وهو ما يؤكد بأن النظم الفرعية لا يمكن أن تكون بديلاً عن النظام العربي .

1) د. نازلي معوض أحمد : العلاقات العربية التركية ، مصدر سابق ، ص ٣٣٩

2) صبري سياري : تركيا والشرق الأوسط في التسعينات : مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ١٣صيف ١٩٩٧م ،ص٣٢.

ب – تحجيم القوة العراقية وفرض الحظر علي الشعب العراقي وتجويعه والتفتيش علي أسلحة الدمار الشامل مما أدي إلى اختلال تركيبة التوازنات بالمنطقة وطرح تمزيق العراق بين أنقره وطهران من ناحية وفرض البحث عن بديل للنظام العربي المنهار يضمن ترتيب العلاقات في المنطقة بما يتلاءم والمصالح الأمريكية من ناحية والصهيونية والتركية من ناحية أخري [١] .

ج – أتاح الخلل في الميزان الاستراتيجي طرح إمكانية اشتراك تركيا في ترتيبات الأمن في المنطقة بحيث يقوم الدور التركي في ضبط التوازنات الإقليمية من ناحية وموازنة الإسلام الأصولي في إيران من ناحية أخري . وقد لاقي هذا الطرح قبولاً من بعض الدول العربية في بداية الأمر [٢]

أدى انهيار النظام العربي إلى الشروع في تحقيق الاستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية في إعادة ترتيب المنطقة وكان انعقاد مؤتمر مدريد في أكتوبر ١٩٩١ م الذي طرح فكرة التكامل الاقتصادي والشراكة والتعاون السلمي كما طرح صيغة الشرق أوسطية التي تهدف إلى ارتباط مفهوم الأمن بعدد من الاستحقاقات الأخري، الاقتصادية ، والثقافية ، كما أدي إلى تطلع تركيا للقيام بدور أيديولوجي في ظل الدعاوي التي ترددت عن أن الصراع القادم هو صراع بين المسيحية والإسلام ، لا سيما وأنها تتمتع بميزة الماضي الإسلامي والحاضر العلماني من ناحية ، وبوجودها جغرافياً في الشرق الأوسط، وسياسياً وعسكرياً في حلف الناتو [٣] .

المشكلة الكردية وردود الفعل التركية بعد أزمة الخليج الثانية :

تعتبر مشكلة الأقلية الكردية من أبرز المشاكل التي تشكل قلقاً وإحراجاً كبيراً للسياسة التركية ، فنسبة السكان الأكراد تزيد علي ربع السكان في تركيا

---

1) د.السيد عليوه : العلاقات العربية التركية في ظل الشرق أوسطية ، مجلة الباحث العربي ، العدد ٣٩ ، يوليو – أكتوبر ١٩٩٥م ، ص١٠

2) د. سعد ناجي ، ومنعم حسني : الأمن التركي بين مهمتين ، السياسة الدولية ، العدد ١١٦ ، أبريل ١٩٩٤م ، ص ٤٠

3) جريدة الوطن العربي : القاهرة ، ١٩٩٥/١٢/١١م.

وتمثل ثلثي الشعب الكردي كله . وتعيش الغالبية الكردية في تركيا في جنوب وشرق البلاد[١] بينما يتوزع الثلث الآخر بنسب متفاوتة بين إيران والعراق وسوريا وأرمينيا. وبالرغم من حصول أكراد العراق علي حقوق وميزات لم يحصل عليها نظرائهم في تركيا وإيران وهم لا يطالبون بالانفصال كما هو الحال مع أكراد تركيا ، إلا أن أزمة الخليج قد فجرت القضية الكردية برمتها . فقد استغل أكراد العراق فرصة ضعف النظام في بغداد ليعلنوا تمردهم بهدف الحصول علي امتيازات أخري فقاموا بانتفاضة بتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية في شمال العراق تزامنت مع انتفاضة الشيعة في الجنوب في مارس١٩٩١م .

وولدت القضية الكردية المعقدة تفاعلات اتسمت بالانفعال وردود الأفعال بين تركيا والعراق وإيران ، وبقيت سوريا بعيدة عن تلك التفاعلات حتى عام ١٩٩٢م حين طالبتها تركيا بطرد زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان من الأراضي السورية وانعكست القضية الكردية علي العلاقات العربية التركية في مجالات أخري منها[٢] :

أ – **قضية المياه** : وقد أعيد طرحها من جديد ، بعد أن كانت قد طرحت لأول مرة في عام ١٩٨٧م حين أعلن تورجوت أوزال عن مشروع أنابيب السلام أثناء زيارته للولايات المتحدة الأمريكية في فبراير من نفس العام[٣] .

1) د. مصطفي كامل محمد : التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ، ودور مصر : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، مؤسسة الأهرام ، الطبعة الأولي ، القاهرة ١٩٩٥م ، ص ١٥٢.

2) صلاح سالم : المشكلة الكردية وأثرها علي دول المنطقة : السياسة الدولية ، العدد ١١٦ ، أبريل ١٩٩٤م ، ص ١٩٣.

3) طارق المجذوب : ورقة مقدمة إلى ندوة : العرب والأتراك ، حوار مستقبلي : بيروت ، من ١٥ – ١٨ نوفمبر ١٩٩٣م ، ص ٥

ب– **قضية الأمن** : وهي قضية أصبحت تركيا تشعر فيها بمركزها الهام في منطقة الشرق الأوسط وتتوقع أن تسند إليها أدوار ومهام في ترتيب البنية الأمنية المزعومة .

ويعتبر الأمن من أهم المشاكل التي تواجه العلاقات العربية التركية وتثير التناقضات في المفاهيم بين الأمن العربي والأمن التركي .

مأزق تركيا الكردي بعد حرب الخليج الثانية .

سبق وأن تطرقنا إلى موضوع الأزمة والمشكلة الكردية وبروزها بشكل أكثر فعالية بعد حرب الخليج الثانية مما جعلها المشكلة الرئيسية في السياسة التركية دفعتها إلى التدخل في شئون جارها الجنوبي وكمقدمة لتحقيق أطماع سابقة في منطقة شمال العراق . فقد أدي فشل التمرد الكردي علي النظام العراقي إلى هروب عشرات الآلاف من اللاجئين الأكراد العراقيين إلى تركيا في مارس وأبريل ١٩٩١م ، الأمر الذي حدا بتركيا أن توافق علي جعل قاعدة أنجيرليك الجوية مقراً لعملية " توفير الراحة " التي أقامها التحالف تحت ذريعة حماية الأكراد العراقيين من هجمات الجيش العراقي . غير أن ما نظر إليه الأتراك من أنه مساعدة في منع تدفق مزيد من اللاجئين الأكراد وعلي أن الموضوع عملية إنسانية حسب ادعائهم ، قد أدي إلى نتائج سياسية سلبية إذ شرع أكراد شمال العراق تحت حماية الغرب في وضع أسس كيان كردي جديد[1] مستندين إلى معاهدة سيفر عام ١٩٢٠م والتي كانت قد نصت في البداية علي قيام كردستان ذات حكم ذاتي ضمن تركيا مع حق تحويلها خلال عام إلى دولة مستقلة تنضم إليها منطقة الموصل في وقت لاحق ، وهو ما يعني تخلي تركيا الكامل عن المناطق الكردية [2] .

---

1) صبري سياري : مصدر سابق ، ص ٣٣

2) نبيل زكي : إشكالية المواجهة التركية – الكردية ، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، المركز القومي لدراسة الشرق الأوسط ، " مجلة فصلية " القاهرة ، أبريل ١٩٩٤م ، ص ٢٦

قبلت أنقره الوضع الجديد علي مضض تحت إشراف عملية توفير الراحة ، إلا أن الوضع الناشئ في شمال العراق أدي إلى تفاقم شديد في المشكلة الكردية بالنسبة لتركيا وجعلها تقف وجهاً لوجه أمامها فما كانت تخافه دائماً أصبح الآن واضحاً ، إذ أن الكيان الكردي في شمال العراق في الوقت الحاضر أصبح أقرب ما يكون إلى دولة مستقلة[١].

ولا شك أن عنصر التعقيد في المسألة الكردية وما صاحبها من تحالفات أحياناً ونقض التحالفات ومناصبة العداء بين كل فصيل وآخر أحياناً أخري قد جعل الحكومة التركية في حالة من الارتباك الشديد وشكل لها إزعاجاً جعل من الصعب عليها السكوت عنه ، فاستغلت اتفاقية المطاردة الساخنة بينها وبين بغداد لعام ١٩٨٤م واستمرت في سياسة التدخل الهادفة إلى إجبار حزب العمال الكردستاني علي التراجع ومنعه من استعمال المنطقة الحدودية ملاذاً آمناً لمقاتليه .

وكان أول عملية تركية كبيرة شنتها علي الأكراد داخل الأراضي العراقية هي عملية فولاذ[٢] في مارس عام ١٩٩٥م والمكونة من ٤٠ ألف جندي واستمرت ستة أسابيع بهدف تدمير البنية التحتية لحزب العمال الكردستاني[٣].

وفي ١٩٩٦/٩/١م أعلنت الحكومة العراقية دخول قواتها مدينة أربيل تلبية لطلب تقدم به مسعود برزاني ، وقد انسحبت القوات العراقية من المدينة لتدخلها قوات برزاني ،غير أن السبب الرئيسي في "دخول قوات عراقية مدينة أربيل كان وجود مؤامرة دبرتها المخابرات الأمريكية ضد نظام صدام حسين ، وكان علي القوات العراقية ضربها في مهدها ، وتعرية المؤامرات التركية الأمريكية التي تلقت ضربة شديدة وفضيحة عالمية ، لم تكن تتوقعها من نظام محاصر علي كل الأصعدة [٤] .

---

1) Gernam E. Fulley : The Fate of Rurds (AFF airs, Spring London1993, p. 108).

2) الحياة : لندن : ١٩٩٥/٣/٢٥م

3) عبد الله صالح : أبعاد الحملة التركية علي الأكراد ، السياسة الدولية ، العدد ١٢١ ، يونية ١٩٩٥م، ص ١٥٦.

4) جريدة الحياة : لندن ١٩٩٦/٩/١م .

استمرار الانتهاكات التركية للأراضي العراقية بعد حرب الخليج الثانية :

حاول حزب العمال الكردستاني أن يقيم علاقة وتنسيق مع الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال طلباني وصلت بينهما إلى حد التحالف ، إذ حاول حزب العمال أن يأخذ مكانه في كردستان العراق بعد الفراغ الأمني الذي شهده الإقليم أواخر عام ١٩٩١م وفي أعقاب نشوب الخصومة والخلافات بين الفصيلين الرئيسيين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي بزعامة مسعود برزاني علي أثر إجهاض الحكومة المشتركة التي شكلها الطرفين واشتراكهما في حملة عسكرية ضد حزب العمال عام ١٩٩٢م ، سمح له الوضع الجديد بشن هجمات ناجحة ضد تركيا بمساعدة الاتحاد الوطني ، مما أجبر القوات التركية علي شن حملة مطاردة لعناصر الحزب داخل الأراضي العراقية ، وقد تكررت عمليات الاختراقات التركية للحدود العراقية خاصة بعد أن أقام حزب العمال قواعد بالقرب من الحدود التركية .

لقد كلفت المواجهة العنيفة لحزب العمال الكردستاني مع الحكومة التركية أكثر من ٣٠ ألف قتيل منذ أن بدأ صراعه المسلح في أغسطس عام ١٩٨٤م [١]، إضافة إلى ذلك عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ، وتسخير الحكومة التركية جزء كبير من مواردها لمواجهة الحزب ، الذي استطاع أن يحول قضية قبرص والصراع التركي اليوناني إلى قضية تحتل المرتبة الثانية من الأهمية[٢] وبعد الفشل الذريع للمخابرات الأمريكية أعلنت القيادة التركية بإيعاز من الأولي إقامة منطقة أمنية داخل الأراضي العراقية وعلي طول الحدود العراقية التركية ، وهو ما لاقي معارضة شديدة من العراق ومن الدول العربية و لم يلقي ترحيب من الغرب الأوربي ، فتراجعت تركيا عن تطبيق مشروعها هذا.

---

1) العرب ودول الجوار المشرقي : مجموعة باحثين في حلقة نقاش : المستقبل العربي ، العدد ٢١٩ ، مايو ١٩٩٧م ، ص ٦٤ .

2) هيثم الكيلاني : هموم الأمن القومي العربي مع جواره ، مصدر سابق ، ص ٢٩ .

وفي ١٩٩٧/٩/٢٣م قامت حملة عسكرية تركية ضخمة بانتهاك سيادة الأراضي العراقية في عملية مساندة لمليشيات الحزب الديمقراطي (بزعامة برزاني) وقد أثبت هذا الاجتياح الرؤية التي أصبحت أكثر وضوحاً ، حين أعلن (بولند أجاويد) نائب رئيس الوزراء التركي بصراحة ووضوح عن إقامة منطقة أمنية في شمال العراق وعن نشر أجهزة إلكترونية وإقامة نقاط مراقبة متطورة داخل الأراضي العراقية بعمق يتراوح بين ٥ كم ، ٣٠ كم[١]، وعن بقاء أكثر من ثمانية آلاف جندي تركي داخل الأراضي العراقية.

وبذلك تكون تركيا قد استعارت تجربة إسرائيل في جنوب لبنان من حيث الوجود الدائم والتحالف مع عناصر محلية عميلة ، وهذه النزعة تتزايد يوماً بعد يوم لدي النخبة التركية التي تري أن أوضاع العراق الآن مؤهلة لخدمة الأهداف التركية التي صعب تنفيذها في الماضي[٢] .

وفي مايو١٩٩٧م شنت القوات التركية حملة في محاولة منها لتصفية وجود حزب العمال الكردستاني اشترك فيها حوإلى ٥٠ ألف جندي في مناطق سيفي وبيجوف وهاكورك ، واتهم المجلس الوطني العراقي (البرلمان) أمريكا وإسرائيل بتشجيع تركيا علي انتهاك الأراضي العراقية ، وشجبت هذه العملية دول كثيرة ومنها الاتحاد الأوربي الذي دعي تركيا إلى الانسحاب الفوري من الأراضي العراقية[٣] .

الموقف التركي حول مشكلة المياه بعد مؤتمر مدريد ١٩٩١م :

جاءت تفاعلات ما بعد حرب الخليج الثانية ومؤتمر مدريد لتضع النقاط علي الحروف ويتضح صدق المقولات التي أطلقت في بداية عقد التسعينات وحذرت من

---

1) جريدة الأهرام : ١٩٩٧/١٠/٢٨

2) عبد المنعم سعيد : العرب ودول الجوار الجغرافي ، مصدر سابق ، ص ص ٤٣ – ٤٤ .

3) الأهرام : ١٩٩٧/٥/١٨ .

اشتعال حروب المياه في الشرق الأوسط من الفرات إلى النيل وظهر الوضع علي حقيقته عندما كشفت إسرائيل عن أوراقها علي مائدة المفاوضات العربية الإسرائيليـــة والمفاوضات متعددة الأطراف بوضعها في قمة الأولويات ، تقاسم المياه، وتشكلت لجنة خاصة تحت هذا المسمي ضمن اللجان الخمس التي خرجت عن اجتماع موسكو مع بداية عام ١٩٩٢م . ولم ينته العام إلاّ بإطلاق الرصاصة الأولي في حرب المياه عندما أعلن رئيس وزرائها سليمان ديميريل عن سيادتها المطلقة علي مياه دجلة والفرات[1] دون أن تلتفت إلى الحقوق القانونية والتاريخية ، واعتبرها مسألة سيادة لا تقبل المناقشة من أطراف أخري .

ومن هنا تبدو نذر الأزمة العربية التركية بتجاوز الاحتكام إلى القانون الدولي وجملة الاتفاقات والسوابق والأعراف التي تنظم حصص الانتفاع المشترك في مياه النهرين إلى مصداقية العلاقات العربية التركية الراهنة .

ومن هنا يبدو خطر العدوان التركي وانتهاكه لكافة القوانين الدولية التي تنظم حقوق الدولـــة المطلـــة أو التي تعبرها الأنهار سواء كانت من دول المنبع أم دول المصب [2] ، وفي مقدمتها اتفاقية برشلونه عام١٩٢١ م وجنيف عام ١٩٢٣ م وهلسنكي عام ١٩٦٦م وكلها تحرم وتجرم إقامة أي مشروعات من طرف واحد ، من شأنها الإضرار بحقوق الغير في الانتفاع من المياه [3] .

إن تركيا بموقفها هذا وفي محاولة الاستئثار بمياه دجلة والفرات إنما تنفذ مخططاً يستهدف ممارسة الضغوط علي سوريا وإضعاف موقفها وقبولها الشروط المجحفة المعروضة عليها في مباحثات السلام حول الجولان .

---

1) د. حسن بكر : حروب المياه في الشرق الأوسط من الفرات إلى النيل ، السياسة الدولية : العدد ١١٩ ، يناير ١٩٩٥م ، ص ٧٥.

2) يوسف الشريف : تركيا رأس حربة في ظهر العرب ، مجلة روزاليوسف ، العدد ٣٣٤٧ ، القاهرة، يناير ١٩٩٥م ، ص٢٠.

3) من تقرير ، عن ندوة العرب والأتراك ، حوار مستقبلي، بيروت ١٥-١٨ نوفمبر ١٩٩٣م ،مجلة المستقبل العربي، العدد ١٧٨ ، ١٩٩٣/١٢م ، ص ١٣٧ .

أما علي صعيد العراق فالأمر لا يختلف حول قضية الأكراد والأطماع التركية في شمال العراق والموصل علي وجه التحديد .

ويري بعض المراقبون أن تركيا سوف تظل بحاجة إلى موارد البترول العراقي الذي توقف ضخه وتسويقه عبر موانيها منذ حرب الخليج الثانية ١٩٩٠– ١٩٩١م.

أما إذا وضعنا في الاعتبار حجم التوقعات الهائلة لاكتشاف البترول في سوريا عندئذ يمكن فهم تصريح ديميريل الخطير بأن للعرب نفطهم ولتركيا ماءها وهي حرة في التصرف فيها[1] علي أنها عرض لسقف المساومة المطروحة لحل النزاع حول دجلة والفرات من جانب تركيا التي بدأت تلعب بورقة المياه كأداة ترغيب وترهيب من خلال مشروع مياه السلام المطروح منذ عام ١٩٨٧م والذي يقوم علي مد أنبوبين من المياه إلى الضفة الغربية وإسرائيل ، والآخر إلى دول الخليج وقدر تكاليفه بـ ٢١ مليار دولار والذي رفضه العرب جملة وتفصيلاً .

ويذكر أن لجنة فنية تكونت عام ١٩٨٢م من كل من العراق وتركيا وانضمت إليهما سوريا عام ١٩٨٣م دون التوصل إلى اتفاق حول اقتسام عادل لمياه دجلة والفرات.

فقد شكت سوريا والعراق من مشروع سد أتاتورك الذي يعرض مشاريع الري والطاقة إلى الخطر وطالبت الدولتين بزيادة حصتهما من ٥٠٠ متر مكعب إلى ٧٠٠ متر مكعب في الثانية .

وفي اعتقادنا أن العامل الكردي قد يكون السبب الرئيسي في تصاعد النزاع بين الطرفين ، فبينما كان المسئولين الأتراك يترددون في السابق في أن يربطوا التأييد السوري للحركة الانفصالية الكردية بمسألة المياه ، فإنهم يرون الآن أن سوريا تستعمل حزب العمال الكردستاني للحصول علي تنازلات من أنقره علي صعيد توزيع المياه علي الدول المحيطة ، وقد أدت جهود سوريا لكسب تأييد الدول العربية إلى بيان صدر في يناير ١٩٩٦م ، عن اجتماع لدول إعلان دمشق ينتقد تركيا

1) محمد زهير دياب : العلاقات التركية – السورية ، حسن جوار أم عداء ، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٨ ، خريف ١٩٩٦م ، ص ٣٨ .

ويدعو إلى اتفاقية دائمة لتقاسم المياه كبديل للاتفاق المؤقت لعام ١٩٨٧م الذي تسمح أنقره بموجبه بوصول ٥٠٠ متر مكعب من الماء في الثانية إلى سوريا والعراق .

وأثناء انعقاد الندوة البرلمانية الخامسة حول المياه (الموارد المائية في الوطن العربي) التي بدأت في ١٩٩٧/٢/١٧ م في دمشق دعي عبد القادر قدوره رئيس مجلس الشعب السوري إلى وضع استراتيجية عربية موحدة تؤكد الحقوق العربية في المياه وتساعد العرب علي منع أي نوع من أنواع الاغتصاب للحقوق العربية ، وطالبت سوريا والعراق في هذه الندوة بدعم عربي من أجل تحقيق العدالة في اقتسام مياه دجلة والفرات ومنع الاختراقات التركية المتكررة [1] .

وعلي الرغم من النظرة الإيجابية للمسئولين الأتراك إلى احتمالات الاستقرار الإقليمي والتعاون الاقتصادي النابعين من العملية السلمية فإنهم معنيون أيضاً بتأثيرها في دور سوريا العسكري لاعتقادهم أن دمشق ستكون إذا تم التوصل إلى اتفاق سلام بين إسرائيل وسوريا في وضع أفضل عسكرياً ، الأمر الذي يمكنها من دعم مطالبها ضد تركيا في مسألة المياه ، وحتى حيال قضية السيادة علي لواء الإسكندرونة ، ورغم شعور السياسة التركية بنوع من الريبة والشك ، إلا أنها تدرك أن النظام العربي يعيش حالة مخاض تحتمل كل الفرص لإعادة تنظيم علاقتها معه ، ومن هنا يمكن النظر إلى عشرات التصريحات والتصورات التي أطلقتها القيادة التركية حول الدور الذي يمكن أن تقوم به في المنطقة ، كالحديث عن القيام بدور فعال في إرساء دعائم عملية السلام في الشرق الأوسط وطرح ملفات كاملة لمشروعات اقتصادية طويلة الأجل وبعيدة التأثير كمشروع أنابيب السلام الشهير ، والحديث عن إنشاء صندوق نقد من شأنه تسهيل عملية التنمية الاقتصادية في المنطقة .

---

1) الحياة : لندن ، ١٩٩٧/٢/١٨م .

وتقوم تركيا في هذا الصدد بالاتصالات مع الغرب ومع الأطراف العربية والإسرائيلية لتسهيل مهمتها المنتظرة [١] .

ردود الفعل التركية إزاء عملية السلام في الشرق الأوسط :

أيدت تركيا بقوة دعوة الولايات المتحدة ومبادرتها لانعقاد مؤتمر مدريد برعاية الولايات المتحدة الفعلية والشراكة الشكلية للاتحاد السوفيتي الذي كان في حالة لفظ الأنفاس الأخيرة ، واشتركت بنشاط في اللجان المتعددة الأطراف المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والمياه والحد من التسلح [٢] والبيئة ، كما أبدت حماساً شديداً لعملية السلام في الشرق الأوسط بعد الإعلان عن اتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية واعتبرتها خطوة مهمة في اتجاه الاستقرار الإقليمي ومنعطفاً لزيادة التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة ، ورأت أنقره أن الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني عامل مهم في تحرير تركيا من نير التوازن الصعب بين التزاماتها الدبلوماسية والسياسية تجاه إسرائيل من جهة وبين جهودها لإظهار تضامنها مع العالمين العربي والإسلامي من جهة أخري . لذلك قامت في ديسمبر ١٩٩١ م برفع التمثيل الدبلوماسي لكل من إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى مستوي السفراء .

دول آسيا الوسطى المستقلة ، وردود الفعل التركية في التسعينات :

أحدث تفكك الاتحاد السوفيتي في مطلع التسعينات أثراً ذو شقين بالنسبة للسياسة التركية ، الأول : هو زوال الخطر الناجم عن جوار دولة عظمي واشتراكية لها معها خلافات أيديولوجية وحدودية ، وتحديداً الفكر الشيوعي و إشعاعاته المرافقة لهذا الجوار . أما الشق الثاني فهو بروز منظومة من الجمهوريات التي تنتمي من حيث

1) د. هيثم الكيلاني : مصدر سابق ، ص ٦٣ .

2) محمد خليفة : تركيا وأزمة الخليج ، مستقبل العالم الإسلامي ، العدد ٢ ، القاهـــرة ، ١٩٩١م ، ص ١٢١ .

البعد العقائدي إلى الإسلام ومن حيث العمق التاريخي إلى الأصول التركية [١] . لذا فقد بدأت السياسة التركية تتحرك في آسيا الوسطي وما وراء القوقاز من منطلق الاستجابة لما طرحته المستجدات علي هذه الدائرة [٢] و التي ترجع بالذاكرة إلى حقبة تاريخية سابقة ، كذلك فهي تستند إلى دعم أمريكي قوي لدور تركي فعال في آسيا الوسطي والقوقاز[٣] ، فتركيا عضو في حلف الأطلنطي ولها نظام علماني يطمئن إليه الغرب ، يضاف إلى ذلك رغبة الولايات المتحدة في إبعاد الدور الإيراني عن الجمهوريات الإسلامية ، ولضمان عدم قيام نظم إسلامية أصولية فيها والحد من احتمال إقامة علاقات مع الدول العربية وإقامة كتلة إسلامية قوية [٤] .

ولا تخفي الولايات المتحدة دعمها للدور التركي ، إذ أعلن المتحدث الرسمي للبيت الأبيض أثناء زيارة ديميريل في فبراير ١٩٩٢ م لواشنطن ، أن المباحثات الأمريكيـــة التركية تناولت الدور الذي يمكن أن تقوم به تركيا في الجمهوريات الإسلاميـــــة المستقلة عن الاتحاد السوفيتي بحيث تكون نموذجاً لها في اتباع النهج العلماني والتجارة الحرة .

وقد بادرت تركيا بإعلان اعترافها الرسمي باستقلال هذه الجمهوريات في ١٧ ديسمبر ١٩٩١ م ، وأنشأت قسماً جديداً في وزارة الخارجية لمتابعة العلاقات الاقتصادية مع هذه الدول وتولي مسئولية تعميق الروابط الثقافية والتعليمية بها .

وأقدمت تركيا علي تشكيل تجمع للدول الناطقة باللغة التركية يضم إليها كلاً من تركمانستان وكازخستان ، وقرغيزيستان ، أوزباكستان وأذربيجان ، وعقدت هذه المجموعة عدة مؤتمرات في اسطنبول وأنقره وطشقند تم فيها بحث

---

1) د. سمير مصالحة : أثر تفكك الاتحاد السوفيتي علي العالم الإسلامي وتركيا : مجلة منبر الشرق ، عدد ١٨ ، مارس ١٩٩٥م ، ص ٨١ ، تصدر مرة كل شهرين .

2) محمد خالد الأزعر : العرب ودوائر التحرك الإقليمي للسياسة للتركية،مجلة شئون عربية ، العدد ٧٤ ،يونيه ١٩٩٣م ، القاهرة ، ص١٤٤ .

3) د. طه عبد العليم: الخيار الاتحاد السوفيتي وتأثيره علي الوطن العربي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : ندوة بالقاهرة ٢٢ – ٢٣ فبراير ١٩٩٢م ، ص ٢٢١ .

4) جريدة الوفد ، ١٩٩١/٢/١٦م .

التعاون بين تركيا وهذه الدول في جميع المجالات في محاولة لجعل الميراث التركي المشترك دافعاً للتعاون الإقليمي[١] .

وقد أقامت تركيا عدة مشاريع حيوية في هذه الجمهوريات منها ربط شركة تركيا الهاتفية بشبكات هذه الجمهوريات عام ١٩٩٢م بالإضافة إلى المشاريع النفطية كما قدمت تركيا قروض ميسرة لهذه الدول ووقعت معها صفقات تجارية ، وعلي الصعيد الثقافي عملت علي إقامة محطات تليفزيونية لبث برامج تركية بالإضافة إلى إيفاد واستقدام بعثات تعليمية .

وبينما قدمت تركيا كل مظاهر الحفاوة والترحيب برؤساء من تلك الدول الذين زاروا تركيا رحبت الجمهوريات الإسلامية بالدور التركي إلى أبعد الحدود وأبدت رغبة في قبول النموذج العلماني التركي ، وهو ما عبر عنه الرئيس "الأوزباكستاني كريموف" والرئيس " الكازاخستاني نازاربايف " أثناء زيارة كل منهما لتركيا وأبدياً حماسهما للنموذج التركي القائم علي العلمانية واقتصاد السوق الحرة [٢]. وفي هذا الصدد فإن تركيا تهدف إلى تحقيق فوائد اقتصادية من الإمكانيات الزراعية والبترولية والمعدنية خاصة اليورانيوم ، بالإضافة إلى الخبرات النووية والتكنولوجية لهذه الدول ، كما تري تركيا في هذه المنطقة سوقاً واسعة لتسويق منتجاتها التي ستخفف من مشاكلها الاقتصادية وتساعد علي تخفيف الحدة في تفاقم التضخم وارتفاع نسبة البطالة ، كما سيساعد تركيا ويدعمها إلى حد كبير في محاولتها المستميتة في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي الذي طال انتظارها علي أبوابه لأكثر من ٣٠ عاماً[٣] ، وبتوسيع علاقتها مع آسيا الوسطي في المجال الاقتصادي وتصريف المنتجات التركية في أسواقها الواسعة يجعل تركيا في وضع يسمح لها بالمطالبة الملحة في الانضمام إلى السوق الأوربية المشتركة وهي بشكل أوسع تأثيراً

---

1) حاسر الشاهد : السياسة التركية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى ، ملف السياسة الدولية : العدد ١٣١، يناير ١٩٩٨م ، ص١٩٩.

2) TheTurkish Uedel on Display : Newsweek 3 Feb 1992, pp.23-24

(٣) رضا محمد هلال : حول عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي : السياسة الدولية ، العدد ١٣٢ ، أبريل ١٩٩٨ م، ص ٢٣٣ .

ونفوذاً مما هي عليه الآن .غير أن معوقات كثيرة تعترض الطموح التركي في احتواء دول وسط آسيا الإسلامية وبسط نفوذها عليها منها :

أ – الدور الروسي المنافس :

تعتبر روسيا من أكبر العوائق التي تهدد الرغبة التركية في بسط نفوذها علي جمهوريات آسيا الوسطي إذ أن روسيا كانت تستعمر هذه الدول تاريخياً وتهيمن عليها سياسياً واقتصادياً وبالتإلى فهي تحاول أن تثبت سيطرتها عليها وعلي بقية إمبراطوريتها السابقة خاصة وأن دول هذه المنطقة أعضاء في كومنولث الدول المستقلة وهو ما دفع روسيا إلى إحياء منظمة التعاون الاقتصادي وضم هذه الدول إلى تكوين اتحاد سلافي يضم الجمهوريات السابقة في يوليو عام ١٩٩٣م وذلك لمحاربة المحاولة التركية وملء الفراغ في المنطقة ومنع تحقيق حلم الطورانية والعالم التركي من الأدرياتيكي إلى سور الصين ، وإحياء العثمانية الجديدة التي كان يحلم بها الرئيس الراحل أوزال ، أما تركيا فتستند في ذلك إلى أصولها العرقية المشتركة مع غالبية شعوب آسيا الوسطي والقوقاز ، كما تستند إلى تطلعات ذاتية باستعادة دورها القديم في تلك المنطقة ، خاصة بعد ظهورها كإحدى القوي الرابحة من أزمة الخليج الثانية[1] .كما تتنافس الدولتان علي مستقبل بترول آسيا الوسطي وتسويقه إلى الأسواق الغربية والذي من شأنه تشكيل نمط التحالفات الاقتصادية في المنطقة كلها . وقد عبر هذا التنافس عن نفسه مؤخراً بعد إقرار ما سمي باتفاق القرن بين أذربيجان مع سبع شركات للنفط من أمريكا وإنجلترا والنرويج وشركة نفط الدولة الروسية وشركة النفط التركية وشركة النفط الأذربيجانية وتنتج بموجب هذا الاتفاق الشركات المذكورة ٥١١ مليون طن من النفط خلال ٣٠ سنة باستثمار قدره ٧,٤ مليار دولار ، وتتنافس تركيا وروسيا علي مد خط الأنابيب عبر أراضي كل منهما إلى ميناء جيهان التركي أو

(١) د. جلال عبد الله معوض : تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج العربي ، الجانب الأمني ، شئون عربية ، العدد ٦٧ ، سبتمبر ١٩٩١م ، ص ص ٦٤ – ٦٨ .

إلى نوع من الشماتة بسوريا بالذات التي ضاعت منها الجولان ، ولعلها كانت بذلك ترد علي مطالبة سوريا بلواء الاسكندرونه وعلي التأييد العربي لليونان في أزمتها حول قبرص . بينما اتسمت العلاقات التركية الإسرائيلية في هذه الفترة بالدفء والتعاون الذي تتمثل في الآتي :

١. التعاون الأمني بين تركيا وإسرائيل وإيران الذي تم عام ١٩٥٨م بموجب اتفاقية الرمح الثلاثي والتي نصت علي تبادل المعلومات الأمنية وعقد اجتماعات دورية بين رؤساء الأجهزة الاستخبارية للدول الثلاث : وبموجب هذه الاتفاقية أنشأ الموساد مركزاً استخبارياً في تركيا مارس نشاطاً مكثفاً بلغ ذروته في الأشهر التي سبقت انقلاب سبتمبر ١٩٨٠ م خوفاً من حدوث تطورات داخلية في تركيا تؤثر علي أوضاع الطائفة اليهودية والعلاقات التركية الإسرائيلية وتلقت الاستخبارات التركية MTT معونات تقنية من نظيرتها الإسرائيلية مقابل استفادة إسرائيل آنذاك من وضع تركيا وعلاقتها بالدول العربية والإسلامية في فك واختراق الحصار العربي المفروض عليها [١]. علي الرغم من أن تركيا سبق واستبعدت في عام ١٩٥٥م إسرائيل من المشاركة في حلف بغداد رغم العلاقات الوثيقة بين البلدين وارتباطهما بالمصالح الغربية الراغبة في إقامة نظام أمني وحلف دفاعي شرق أوسطي لم تشارك فيه إسرائيل بسبب المعارضة العربية ، ولأن تركيا كانت الركيزة الأساسية للحلف فقد اضطرت إلى نفي اشتراك إسرائيل في الحلف في بيان أصدرته في ١٩٥٥/١/٣٠م [٢] .

٢. وفي منتصف الستينات بدأت تركيا في مراجعة سياستها إزاء الصراع العربي الإسرائيلي وإزاء موقفها وموقعها في المنطقة نتيجة صدمة المواقف الأمريكية

---

1) د. أحمد لوري النعيمي : العلاقات التركية الإسرائيلية : ١٩٤٨–١٩٨٥م حلقة دراسية حول الكيان الصهيوني في الجمعية العربية للعلوم السياسية بغداد : ١٢–١٥ نوفمبر١٩٨٦م ص ص١٠٩–١١١

2) فاخر أرما أوغلو : تركيا والصراع العربي الإسرائيلي : مجموعة باحثين : في كتاب العلاقات العربية التركية من منظور تركي : مركز البحوث والدراسات العربية ١٩٩٣م ص ص ٢٥٨–٢٦٧ .

والأوروبية الحليفة من صراعها مع اليونان حول جزيرة قبرص ورغم اتخاذها بعض المواقف الإيجابية من وجهة النظر العربية إلا أنها حرصت علي أن لا تكون هذه المواقف علي حساب علاقتها الطبيعية مع إسرائيل ، وهو ما أكده وزير الخارجية التركي في ١٩٦٥/١/٢٦م حين قال " إن علاقة تركيا بإسرائيل لن تتطور في اتجاه يخالف مصالح الأقطار العربية ، وفي ١٩٦٥/٥/٢٣ م صرح أن علاقة تركيا بإسرائيل لن تتطور ضد الدول العربية ، وإبان الأزمة التركية اليونانية في منتصف السبعينات حاولت تركيا تحقيق نوع من التعاون العسكري المحدود بينها وبين إسرائيل إذ قامت قبل وأثناء الإنزال التركي في جزيرة قبرص عام ١٩٧٤م بشراء أسلحة إسرائيلية شملت صواريخ " شافير " لقواتها الجوية ودبابات ومدافع ورشاشات خفيفة لقواتها البرية وأرسلت ضابط ارتباط إلى إسرائيل لتسهيل هذه المشتروات [1] .

وفي الستينات تزايد سيلان اللعاب التركي علي طعم التورتة النفطية فانتهجت القيادات التركية سياسة التقارب مع البلدان العربية بهدف تطوير علاقاتها الاقتصادية فاتخذت خطوات إيجابية لدعم الجانب العربي في صراعه مع إسرائيل مثل عدم الاعتراف بالقرار الإسرائيلي الخاص بإعلان القدس عاصمة موحدة للكيان الصهيوني عام ١٩٨٠م ، وأدانت قصف إسرائيل للمفاعل النووي العراقي في يونيه عام ١٩٨١م، وعدم اعترافها بقرار إسرائيل ضم الجولان في ١٩٨١/٢/١٤م ، كما بادرت بسرعة اعترافها بالدولة الفلسطينية التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه في الجزائر في نوفمبر ١٩٨٨م ، وإدانتها للقمع الإسرائيلي للانتفاضة الفلسطينية، إلا أن الثمانينات قد شهدت أيضاً تطورات مهمة في العلاقات التركية – الإسرائيلية في أكثر من مجال مثل :

---

1) خليل إبراهيم محمود : التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية : رسالة ماجستير غير منشورة : بغداد معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٨٨م ص٢١٩.

التعاون الأمني في مكافحة الإرهاب علي أثر الادعاءات الإسرائيلية بعثورها علي وثائق أثناء غزوها للبنان في صيف ١٩٨٢م تؤكد العلاقات بين المنظمات الفلسطينية والجماعات الإرهابية التركية والادعاء بإلقاء القوات الإسرائيلية القبض علي ٢٩ تركياً أثناء عملية الجليل وتم تسليمهم للصليب الأحمر الدولي حيث كانوا يختفون في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.

قيام تركيا بدور رئيسي في تهجير ٣٠ ألف يهودي من إيران إلى إسرائيل خلال الحرب العراقية الإيرانية عبر الأجواء التركية مقابل تزويد إيران بالأسلحة ومقابل دعم اللوبي الصهيوني لتركيا في مواجهة اللوبي اليوناني بأمريكا .

وفي المجال الاقتصادي زاد حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل بنسبة ٤٧,٧% في العامين ١٩٨٧-١٩٨٨ م .

حاولت تركيا إشراك إسرائيل جنباً إلى جنب مع دول عربية في مشروع مياه السلام المقترح [١] من خلال مد الأنبوب الغربي حتى الضفة الغربية لنهر الأردن ، ولكنها تخلت عنه مرحلياً نتيجة معارضة الدول العربية المعنية وتمسكت باسم المشروع من منطلق تفسير معين . بيد أنها وكما سيتضح لاحقاً عادت لطرح الفكرة من جديد في التسعينات بالاستفادة من مناخ التسوية والسلام المزعوم في المنطقة .

العوامل التي ساهمت في تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات:

تضافرت عوامل كثيرة في تطوير العلاقات التركية الإسرائيلية منذ بداية التسعينات لتصبح أكثر قوة مما كانت عليه في المراحل السابقة ولتتوج في النهاية باتفاق التعاون العسكري في ربيع ١٩٩٦م .

١) جلال عبدالله معوض : دور تركي بعد أزمة الخليج مجلة شئون عربية عدد ٦٩ : القاهرة مارس ١٩٩٢ م ص ٢٤

ومن أهم هذه العوامل :

١. شكل تعاظم القوات العسكرية العراقية قبل أزمة الخليج الثانية مصدر قلق وإزعاج للكيان الصهيوني باعتبارها مكمن التهديد الأكبر لأمن إسرائيل ، وفي نفس الوقت فإن تركيا تشعر بنفس ما تشعر به إسرائيل من أن تنامي القوة العسكرية العراقية يشكل خطراً جسيماً علي الأمن القومي التركي [١] ، وقد عبرت عن هذا الشعور بالقلق في نوفمبر ١٩٨٩م بعض أقطاب المؤسسة العسكرية وأبدت تخوفها من امتلاك العراق صواريخ تمكنها من ضرب العاصمة التركية . وأثناء الحرب التي شنتها قوات التحالف الدولي صرح الرئيس التركي تورجوت أوزال في ١٩٩١/٢/١٦م " أن العراق كان يشكل تهديداً كبيراً وكان سيضرب سوريا وتركيا بعد إيران والكويت وللقضاء علي هذا التهديد وافقنا لقوات الولايات المتحدة باستخدام قاعدتي " أنجيرليك" و" بطمان " [٢]

٢. أوضحت أن حرب الخليج الثانية بشكل جلي تطابق الموقف التركي والإسرائيلي والأمريكي مع بعض دول المنطقة في التأكيد علي رفض كل المبادرات التي طرحت قبل نشوب الحرب ، منها المبادرتين السوفيتية والفرنسية خوفاً من انسحاب القوات العراقية من الكويت وهي محتفظة بأسلحتها وعتادها العسكري في حالتها السليمة .

٣. ومنذ توقف القتال في ١٩٩١/٢/٢٨ م وحتى قبل أن يصدر قرار مجلس الأمن رقم " ٦٨٧ " الخاص بشروط وقف الحرب كانت القيادة التركية تؤكد علي ضرورة تدمير ما تبقي من أسلحة الدمار الشامل العراقية وعلي مواصلة الحظر

---

١) د. عبد الملك خلف التميمي " الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي : المغرب العربي – فلسطين – الخليج العربي " سلسلة عالم المعرفة : عدد ٧١ نوفمبر ١٩٨٣ م.

٢) ILnur Cerilk , " I yan's jews to israel via . Turk ish Daily News . TDn Ankapa Ceptember 14,1987 , p.1

الدولي علي توريد الأسلحة وإحكام الضوابط والقيود الدولية علي العراق لمنعه من إعادة بناء قدراته العسكرية لضمان النظام الأمني في الشرق الأوسط . مع ضرورة إخضاع النفط العراقي لجهاز دولي مكون من دول التحالف والدول المتضررة اقتصادياً بسبب أزمة الخليج ومنها تركيا، من أجل ضمان دفع التعويضات وحتى لا تحول العائدات النفطية مجدداً إلى الأغراض العسكرية [١] . وبعكس هذا التماثل في موقفي تركيا وإسرائيل فإن مكانة إسرائيل في المبادرات التي طرحتها تركيا خلال الأزمة وبعدها مباشرة بشأن التعاون الإقليمي الشرق أوسطي أمنياً واقتصادياً وعسكرياً كانت تعكس في رأينا وجهة النظر والرغبة الأمريكية .

بعض المبادرات الصادرة عن أنقرة في الأسبوع الثالث من حرب الخليج الثانية:

تفتحت القريحة التركية وغمرتها نشوة الحرب وتدمير القوات المسلحة والبنية التحتية العراقية فزجت بمبادرات ومقترحات تجعلها قـــوة إقليمية مهيمنة في المستقـــبل منهـــا :

١. رغبة العالم الغربي بقيادة الولايات المتحدة في أن تقوم تركيا بقيادة حلفاً عسكرياً علي نمط حلف الناتو في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب يضم تركيا وباكستان وإيران في حالة تطور الاتجاهات المعتدلة فيها ومصر وسوريا ودول الخليج بما فيها العراق بعد تغيير نظام صدام حسين وإسرائيل بعد توقيعها اتفاقية سلام مع الدول العربية ، وتكون سكرتارية الحلف في أنقرة .
٢. تسعي تركيا إلى إقامة نوع من التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة يمكنها من أداء دور ما في الترتيبات الأمنية الإقليمية بعد انتهاء الحرب ، فقد أعلن أوزال في يوم ١٩٩١/٣/٢٥ بعد اجتماعه مع الرئيس الأمريكي جورج

(١) حلال عبدالله معوض : تركيا والنظام الإقليمي ، في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج العربي، الجانب الأمني شئون عربية ، العدد ٧ سبتمبر ١٩٩١م ، ص٢٥..

بوش في كامب ديفيد أن تركيا سوف تشارك بدور فعال في تحقيق عملية السلام والأمن في الشرق الأوسط ، وأن تركيا رغم مشكلاتها الاقتصادية ، قد تنهض بدور مهم في نظام ما بعد حرب الخليج [١] . وفي محاولة لتلبية طموحات تركيا فقد اتخذت خطوات عملية تضمنت الموافقة علي تخزين معدات وأسلحة أمريكية في أراضيها ، كما وافقت علي تمركز (٢٥٠٠) جندي من قوات التدخل السريع في قاعدتي " أنجير ليك " و " بطمان " من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ، تعززها قوات أمريكية محمولة جواً ، لردع العراق مستقبلاً في عملياته ضد الأكراد [٢] .

٣. وعلي الصعيد الاقتصادي الإقليمي في مرحلة ما بعد حرب الخليج وجهت تركيا دعوة للتعاون الشرق أوسطي بمشاركة كل دول المنطقة بما فيها إسرائيل لضمان إحلال السلام نذكر منها الآتي :

(أ) طرح مشروع مياه السلام ومشاركة إسرائيل فيه وحدث تنسيق إسرائيلي – تركي في هذا الصدد من خلال اجتماعين لأوزال وبيريز في ١٩٩١/٨/١١م في مدينة عوجيك الساحلية التركية بعد أن سبقه اجتماع في أمستردام في ١٩٩١/٤/٨م .

(ب) إعلان الرئيس أوزال في ١٩٩١/٢/١١م ترحيب تركيا بعقد قمة شرق أوسطية في اسطنبول في الفترة من ٣-٩ نوفمبر ١٩٩١م بمشاركة دول الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل وبعض الدول

---

(١) جلال عبد الله معوض : تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات : مركز البحوث والدراسات السياسية : جامعة القاهرة سلسة بحوث سياسية (١٠٧) يونية ١٩٩٦م ، ص ص ١٠-١١.

(٢) جريدة الأهرام ١٩٩١/١٠/٢٦م .

الآسيوية والأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا لمناقشة قضايا إقليمية من بينها المياه [١] .

(ج) اقتراح أوزال أثناء الحرب في ١٩٩١/٢/٦م وبعدها في ١٩٩١/٤/٢٤م إقامة صندوق للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط بعد الحرب يتم تمويله بنسب معينة من العائدات النفطية العربية وإسهامات الدول الصناعية الكبري ، ألمانيا واليابان من أجل توفير المال اللازم للمشروعات الإقليمية وأهمها مشروع " مياه السلام " بتكلفة ٢١ مليار دولار ومشروعات البنية الأساسية الإقليمية وغيرها من المشروعات الأخري .

الشرق أوسطية وتطور العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل عملية السلام:

يتضح من المبادرات والمقترحات التركية مدي قوة التنسيق الأمريكي الصهيوني – التركي إذ أنّ ما طرح في المبادرات الاقتصادية التركية قد طرح حرفياً فيما بعد (نصاً وروحاً) في المشروعات المقدمة في المؤتمرات الشرق أوسطية التي تم انعقادها في الدار البيضاء وعمان ، كما تبين مدي الاندفاع والتعجل التركي في الدعوة إلى مشروعات التعاون الإقليمي الاقتصادي والأمني بمشاركة إسرائيل قبل انعقاد مؤتمر مدريد ، ويمكن تفسير هذا التحمس والاندفاع أنه يندرج في ضوء رغبتها في تعزيز دورها الإقليمي بالاستفادة مما لديها من عناصر قوة وخصوصاً في مجال المياه من ناحية وعلاقاتها المتنامية مع الولايات المتحدة وإسرائيل من ناحية ثانية، فضلاً عن إمكانية إسناد دور طرح المبادرة من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل ، وتوقعها الحصول علي مزايا اقتصادية من المشاركة في هذه الترتيبات ، مما يفيدها أيضاً في مواجهة مشكلاتها الاقتصادية ومما جعلها تتخذ الخطوات الآتية :

(١) جلال عبد الله معوض : تركيا والأمن القومي العربي السياسة المائية والأقليات ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت العدد ١٦٠ يونية ١٩٩٢ ص ص ١٠٠-١٠٧ .

١. استعاضت تركيا عن قمة المياه الشرق أوسطية بالمفاوضات متعددة الأطراف حول المياه في الشرق الأوسط الذي انعقد اجتماعها الأول في فيينا في مايو ١٩٩٢م بمشاركة ٣٨ دولة ومنظمة من المنطقة ومن خارجها ، بما فيها إسرائيل ولم تشارك في هذه المفاوضات سوريا ولبنان والعراق ولم تطرح تركيا في هذا الاجتماع موضوع مشروع مياه السلام لوثوقها من أن إسرائيل والولايات المتحدة سيطرحانه بإلحاح وهو ما حدث بالفعل في الجولة الثانية المنعقدة في واشنطن في شهر سبتمبر ١٩٩٢م حيث أكد رئيس الوفد الإسرائيلي علي أن هدف هذه المفاوضات هو زيادة مصادر المياه في منطقة الشرق الأوسط ، ومن السبل المهمة لذلك استغلال الفائض المائي في تركيا [١] وقد شاركت تركيا بنشاط في المفاوضات المتعددة الأطراف وفي قمة الدار البيضاء وعمان ويلاحظ أن إحدي الآليات الهامة التي حددتها قمة الدار البيضاء هو " بنك تنمية الشرق الأوسط الذي سبق وأن اقترحه أوزال قبل انعقاد مؤتمر مدريد [٢] .

وتشيد الأوساط التركية الرسمية بالترتيبات الشرق أوسطية في كل المناسبات حتى ولو كانت هذه المناسبة بعيدة عن موضوع الشرق الأوسط نفسه ، ففي اجتماع اللجنة الاقتصادية للمؤتمر الإسلامي في اسطنبول في ١٩٩٥/١١/٧ م تحدث الرئيس " ديميريل" عن تحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين ووصفه بالأمر الطيب للغاية والذي ينبغي استثماره ، خاصة بعد المؤتمرات الاقتصادية في الدار البيضاء وعمان لتشجيع التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط .

٢. وفي اجتماع الدوحة في المفاوضات المتعددة الأطراف في ١٩٩٤/٥/٥م وافقت اللجنة الخاصة بالأمن الإقليمي علي اقتراحين أحدهما مقدم من تركيا

---

١) حمدي صبحي : أزمة المياه في المفاوضات المتعددة : السياسة الدولية العدد ١١٤ أكتوبر ١٩٩٣م ص ص ١٢٦-١٢٧ .

٢) جريدة الأهرام : ١٩٩٥/١١/٨م .

ويتعلق بإنشاء بنك المعلومات الخاص ببرامج الحد من التسلح والأمن الإقليمي وتبادل هذه المعلومات بين دول المنطقة [١] ، ويرتبط ذلك من ناحية أخري بمشاركة الأوساط التركية الرسمية بالعمل الدعائي للنظام الشرق أوسطي وللسلام العربي الإسرائيلي مع شرح لمدي المنافع والمصالح التي ستتحقق للمنطقة من وراء التعاون بين دول المنطقة[٢] .

زيارة تانسو تشيلر لإسرائيل من ٢–٥ نوفمبر عام ١٩٩٤م وبحث فكرة التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل :

شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية – في المجالات الاقتصادية والسياحية بين البلدين – تطوراً ملحوظاً تزامن مع بدء تحرك عملية السلام علي المسارات العربية بعد انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م واتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣م وقد زاد هذا التطور بعد توقيع اتفاقية السلام بين فلسطين والأردن من جانب وإسرائيل من جانب آخر وبلغت العلاقات بين الجانب التركي والإسرائيلي ذروتها عند أول زيارة قام بها مسئول تركي رفيع المستوي وهي رئيسة الوزراء تانسو تشيلر في نوفمبر ١٩٩٤م [٣] . وتنبع أهمية هذه الزيادة من خلال ما تم فيها من إبرام اتفاقيات مهمة للتعاون الثنائي مثل الاتفاق في مجال مكافحة الإرهاب وفي مجال الاتصالات كما تم في هذه الزيارة بحث فكرة التعاون العسكري أو بالأصح توسيع مجال التعاون العسكري ، ذلك لأن تركيا وإسرائيل سبق وأن أجريتا في الأجواء التركية في شهر مايو ١٩٩٤م مناورة جوية مشتركة هي الأولي من نوعها [٤] .

---

١) الأهرام : ١٩٩٤/٥/٦م .

٢) الأهرام ٩٩٥/٩/٨ م .

(٣) خالد فياض : العلاقات التركية الإسرائيلية من تشيلر إلى أربكان ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٩ يوليو ١٩٩٧م ، ص ص ١٨٢–١٨٣ .

(٤) د. علي الدين هلال " ما هو الشرق الأوسط ؟ ملف معلومات – المركز العربي للمعلومات : بيروت ، العدد ١٤ ديسمبر ١٩٩٤ ، ص٣٣ .

وبالإضافة إلى بحث التعاون في المجال الأمني والعسكري فإن قضايا المياه والتجارة الحرة قد أخذت حيزاً في المحادثات بين البلدين . ومع بداية عام ١٩٩٥م بدأت أخبار التعاون العسكري تتسرب إلى الصحف ، ففي شهر يناير أشارت التقارير عن وجود اتصالات لتحديث ٥٤ طائرة فانتوم في إسرائيل بمبلغ يصل إلى ٦٠٠ مليون دولار والثاني عن اهتمام تركيا بالتعاون مع إسرائيل في الإنتاج المشترك للصواريخ الموجهة ، وفي ذات الشهر أشارت بعض التقارير إلى أن مصر رفضت اقتراحاً أمريكياً لإقامة حلف عسكري مع تركيا والأردن لتنفيذ مهام الأمم المتحدة في المنطقة كما قام الرئيس التركي بزيارة لإسرائيل أعلن بعدها عن احتجاز السلطات التركية شحنة أسلحة إيرانية كانت مرسلة إلى مقاتلي حزب الله في جنوب لبنان .

وفي ٨ فبراير ١٩٩٥م قام نائب الرئيس التركي بزيارة لإسرائيل وبعد مضي سبعة أسابيع كشف النقاب عن توقيع اتفاق بين البلدين للتعاون في مجال التدريب العسكري ، وعلي الصعيد الاقتصادي ارتفع حجم التبادل التجاري عام ١٩٩٥م ليصل إلى ٣٦٣ مليون دولار بينما كان عام في ١٩٩٠م لا يتجاوز ٢٦٣ مليون دولار [١] . يضاف إلى ذلك أن تعزيز علاقات تركيا الاقتصادية والعسكرية مع إسرائيل التي هي الحليف الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة يعزز وضع تركيا في مفاوضاتها مع مؤسسات التمويل للحصول علي قروض لدعم إصلاحاتها الاقتصادية [٢]. وهو الأمر الذي أكد عليه شارون أثناء زيارته لتركيا في ٢٠٠١/٨/٨م بقوله " إن تركيا تحمل مشاكل كثيرة وبإمكان إسرائيل مساعدتها من خلال تمويلها بالقروض والمساعدات في المؤسسات المالية اليهودية [3]

---

١) خالد فياض : السياسة الدولية : مصدر سابق ص١٨٣٠.

٢) الأهرام ١٩٩٥/١١/٤م .

٣) قناة أبو ظبي الأخبار الصباحية ليوم ٢٠٠١/٨/٩م . عن مراسلها في انقرة محمد العباسي

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة تقف إلى جانب هذا التعاون وتدعمه بدون تحفظ ، فقد جاء علي لسان الناطق باسم الخارجية الأمريكية نيكولاس بيرنز في رده علي بعض الاعتراضات العربية علي هذا التحالف (التعاون) اعتزام الولايات المتحدة المشاركة في المناورات الحربية الجوية شرق البحر المتوسط إذ قال " لا يهمني اعتراضات إيران والعراق لأنهما دولتان منبوذتان ولن نأخذ برأيهما في الاعتبار عندما نخطط لتعاوننا الأمني في ذلك الجزء من العالم ، وأضاف إلى أن تقوية التعاون الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل كانت دوماً من الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة، كما أن تركيا صديقة وحليفة ، ومن الطبيعي أن تتفوق عسكرياً. ويسر الولايات المتحدة تماماً أن تشارك في هذا التعاون ، وأن تركيا دولة بالغة الأهمية والقوة في شرق المتوسط ومن المعقول بالنسبة لنا أن تقيم تركيا وإسرائيل علاقات صداقة وتعاون عسكري وسياسي واقتصادي ، وإذا لم يعجب ذلك بعض الدول العربية فهذا لا يهم ، لأن إسرائيل بحاجة إلى مساندة واسعة ويسعدنا أن إحدي حليفاتنا في الأطلسي ترغب في المساندة [١].

وقد حرص الباحث علي نقل التقرير كاملاً حرصاً منه علي تعريف القارئ العربي بحجم المؤامرة الأمريكية الصهيونية وبخطورة التعاون التركي الإسرائيلي علي الأمن القومي العربي والذي يري البعض أنه تعاون غير واضح المعالم .

١) راعدة درعام : تقرير من نيويورك " تحت عنوان : هكذا يحاك مستقبل المنطقة العربية فيما القيادات العربية . . . الحياة ١٦/٥/١٩٩٧م

أهم البنود التي وردت في التعاون العسكري التركي – الإسرائيلي[١] :

١. السماح للقوات الجوية لكلا البلدين بإجراء تدريبات في المجال الجوي للدولة الأخرى .
٢. تبادل المعلومات والخبرات في مجال التدريب العسكري للقوات الجوية .
٣. إجراء تدريبات مشتركة للقوات الجوية لكلا البلدين بمعدل ثمان مناورات عسكرية جوية في العام .
٤. تقوم إسرائيل بتحديث الطائرات الحربية التركية من طراز فانتوم (ف٤) بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار خلال ثلاث سنوات .
٥. حضور مراقبين من كلا البلدين للتدريبات العسكرية في البلد الآخر .
٦. إقامة منتدي أمني للحوار الاستراتيجي بين إسرائيل وتركيا .

ويستنتج من قراءة بنود الاتفاق هذه أن الأمر ليس بالتعاون العادي وأنه لا يقتصر علي تهديد دولة أو دولتين مثل سوريا واليونان فحسب ، بل ويصل هذا التهديد ليشمل مصر والعراق وإيران ليصل مداه آسيا الوسطي وبلاد القوقاز .

محددات التعاون الاستراتيجي التركي الإسرائيلي من وجهة النظر الإسرائيلية :

أولاً : تري إسرائيل أن المشروع الصهيوني لم يستكمل بعد جوانبه الإقليمية والسياسية .

ثانياً : إن السلام التعاقدي مع بعض الأنظمة العربية لا يعني إنهاء الصراع بأبعاده المتعددة ولكنه أنهي الصراع المسلح فقط مع دول هذه الأنظمة .

ثالثاً : تري إسرائيل أنها تعيش وسط بحر عربي تعاني شعوبه من أزمة ثقة مستحكمة ، أزمة ثقة داخل كل شعب [٢] ، أزمة ثقة بين الدول العربية مع بعضها ، أزمة الثقة بين الجماهير أوجدتها الأنظمة الحاكمة وحكامها وأزمة ثقة بين

---

١) التقرير الاستراتيجي العربي : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، مؤسسة الأهرام : القاهرة ، ١٩٩٧م ، ص١٥٥ .

٢) جميل مطر : مستقبل النظام العربي : المستقبل العربي : مصدر سابق ص١١ .

الشعوب وبعضها البعض وربما أزمة ثقة داخل كل فرد ، وبالتإلى فإن هـذه الشعوب تعيش حالة تربص بإسرائيل .

رابعاً : تدرك إسرائيل صعوبة القضاء علي العمليات الاستشهادية الفلسطينية كما تدرك أن قوي عربية وغير عربية مازالت تقف في الخندق المعادي .وتخشي من امتلاك بعضها (باكستان – إيران) للسلاح النووي ووسائل حمله القادرة علي تهديد إسرائيل .

يضاف إلى كل ما سبق أن إسرائيل تواجه معضلة إصرارها علـي تحقيـق أهداف إقليمية تتخطي قدراتها وطاقاتها ، فهي تري أنها بحاجة إلى أن تعوض انحدار أهمية الدور الإسرائيلي في مواجهة المد الشيوعي بعد انتهاء الحرب الباردة ، وتري في قبول الجامعة العربية بوجود إسرائيل في حدود ٤ يونيه ١٩٦٧م عامل يحـد مـن طموحاتها التوسعية ويشكل لهـا إحراجـاً أمـام أصـدقائها ومـدعاة لممارسـة ضغوطاً عالمية عليها .

وتوجد عناصر توفق بين الطرفين في المفهوم الأمني ولـو مرحليـاً في هـذا السياق مثل تدني الأهمية الإستراتيجية لكليهما في عصر ما بعد الحـرب البـاردة ، وتدني القبول الأوربي لكل منهما بدرجات متفاوتة ولأسباب مختلفة ، وقد تمخـض عن ذلك رفض انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي ، كما تتبني أوروبا موقف محـدد تجاه المبادئ التي تحكم التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي . ويبدو واضحاً أن الإدارة الأمريكية تريد استبدال الأدوار والوظائف التي كانت منوطـة بكـل مـن إسرائيل وتركيا أثناء الحرب الباردة، والتي لم يعد لها زخمها كما كانت عليـه قبـل انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز النظام العالمي الجديد .بمهام ووظائف أخري تكون هذه المرة في شكل تحالف وتنسيق تعفي الولايات المتحدة من التدخل المباشـر لحمايـة مصالحها في المنطقة وفرض هيمنتها عليها وعلي مناطق أخري مثل آسيا الوسـطي والقوقاز وبعض دول أوروبا الشرقية ووضع حـدود وخطـوط حمـراء لطمـوح الإمبراطورية المحتضرة اقتصادياً والتي لازالت تمتلك قوة الردع والمقاومة وربما عناصر

التهديد . ولا يستبعد أن يكون القصد الأمريكي من وراء دعم هذا التحالف في أحد جوانبه هو الضغط علي أوروبا التي تمتلك عناصر القوة التي تجعلها قادرة علي المنافسة في زعامة العالم والتي تطمح الولايات المتحدة أن تحافظ علي هذه الزعامة حتى نهاية القرن الواحد والعشرين علي الأقل .

ورأينا الأخير في هذا التعاون المشبوه هو أنه حلف جديد يدخل ضمن أولويات الإستراتيجية الأمريكية ليس في منطقة الشرق الأوسط فقط بل تصل خدماته للإمبريالية الأمريكية لتشمل العالم كله ، وليس في خدمة السلام في المنطقة كما زعم وزير الخارجية التركي إسماعيل جسم أثناء زيارته لمصر بعد أن زار إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية في أواخر شهر يوليو ٢٠٠١م حين استخدم اسلوب المراوغة والخداع في تصريحاته لمراسلي الصحف ووكالات الأنباء في القاهرة بقوله " إن علاقة تركيا بإسرائيل تخدم السلام في منطقة الشرق الأوسط ، وأن لا تحالف مع إسرائيل ، بل تعاون " .

التوصيات :

لا شك في أن ماحدث يوم الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠م يعد منعطفا تاريخيا خطيرا في تاريخ الأمة العربية والعالم ، وارتدادا بالوطن العربي والشعوب العربية إلى عصور الماضي ، وانتكاسة خطيرة في مفهوم الأمن القومي العربي ، وانقضاضا علي مؤسسة العمل العربي المشترك ، ورغم كل ذلك فإن الذين راهنوا علي الحماية الأمريكية والذين فرشوا بساط الشرعية للتدخل الأجنبي بانتظار "تسوية عادلة" و "أمن عربي" اكتشفوا أن التسوية ليست سوي دفع العرب إلى التسليم بالأمر الواقع ، وأن الأمن الذي يسعي إليه الأمريكيون هو الأمن الإسرائيلي ، وبدلا من أن يستمر الضغط الأمريكي علي الكيان الصهيوني أثمر الضغط الصهيوني علي أمريكيا فأصبحت السياسة الأمريكية جزءا من السياسة الصهيونية في المنطقة تصلبا وتنسيقا.

ومع مرارة هذا الواقع يظل أمام العرب فرصة للتحرك والضغط وبلورة قوتهم السياسية والاقتصادية في الخريطة الجيوبوليتيكية الجديدة ، وهذه الفرصة لن تكون مواتية إلا في حالة بروز الحكمة السياسية ووضعها بين التهور والإستسلام والعودة إلى مبدأ التشاور والشوري العربية بين الحكام والفعاليات ، والتوجه الصادق إلى تحقيق التضامن والتنسيق والتعاون العربي من خلال الآتي :

١. وضع استراتيجية عربية لمواجهة تبعات حرب الخليج الثانية والعودة إلى التضامن العربي من خلال مصالحة عربية شاملة تسودها الصراحة ونبذ التشرذم والحساسيات الشخصية بين الأنظمة وتغليب المصالح القومية العليا علي المصالح القطرية الضيقة .

٢. تنشيط دور الجامعة العربية ووضع اليد علي مكامن الخلل التي جعلت من مواقفها السلبية والمتخاذلة عنوانا لوظيفتها لأكثر من خمسين عاما خلت ، مع تعديل بعض بنود مواد الميثاق وخاصة الفقرات الخاصة بالدفاع المشترك ونظام التصويت لتصبح قادرة علي اتخاذ القرارات وتنفيذها، ولكي يأتي الحل العربي بديلا لأي ترتيب أمريكي أو تسوية دولية غير عادلة .

٣. ضرورة توظيف الإحساس بالتضامن والوحدة الكامنة في الوجدان العربي وفي الشخصية العربية التي لم تتزعزع أمام كل محاولات التشتيت الداخلية والخارجية ، والتأكيد علي إحياء الفكر القومي العربي والعمل علي تطويره ليواكب العصر عربيا وعالميا باعتباره رصيد الأمة وجوهر بقائها وركيزة حضارتها .

٤. إشاعة الديمقراطية والمشاركة السياسية والعمل علي طرح نموذج لبناء خطاب عربي معاصر لا يغفل حقيقة النقد مع وضع الجماهير العربية في الصورة والعودة إليها وأخذ رأيها في أي قرارات سياسية مصيرية تعتزم السلطات تنفيذها.

٥. ضرورة النهوض بالتعليم في الوطن العربي والتعليم العالي بوجه خاص وربطه بسياق ثقافي متكامل " اجتماعي – اقتصادي – سياسي " حتى يكتمل بنائه ويساهم في المشاركة من خلال الاستجابة للمتغيرات الجوهرية في النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتمثلة في التكتلات الإقليمية والعولمة وسيادة السوق .

٦. التأكيد علي الرابطة العضوية بين العروبة والإسلام لكون الإسلام دين العروبة ودرعها والعروبة لغة الإسلام وثقافته وفلسفته. ومن هنا تجيئ ضرورة التأكيد علي صد مؤامرات السياسة الغربية ووسائل إعلامها المستمرة في محاولاتها تشويه الإسلام وربطه بالإرهاب بصفته الدرع الفولاذي لكيان الامة ووجودها . لذا فهي تحاول النيل منه بعدما نالت وحققت اختراقا في عروبة بعض الأنظمة .

٧. العمل علي حل الإشكاليات التي تعاني منها الثقافة العربية ورفع مستوي الإعلام العربي الضعيف ومده بالإمكانيات التكنولوجية والمادية حتى يكون قادرا علي مواجهة الحملات الإعلامية الغربية المغرضة التي تستهدف الأمة العربية وكيانها وحضارتها وعاداتها وتقاليدها وانتمائها الديني والتاريخي ، إضافة إلى سعيها في جعل الإنسان العربي أسير ما تبثه وتنشره وسائل الإعلام الغربية من ثقافات وعادات تتنافي مع القيم العربية والأخلاق الإسلامية .

٨. عدم إغفال الأهمية الاستراتيجية للمياه وضرورة إجراء المزيد من الدراسات الفنية الخاصة بالمواردالمائية العربية بهدف تحقيق الاستفادة المثلي من الموارد المتاحة ومن القوانين والتشريعات الدولية الخاصة بمياه الأنهار وتنظيم العلاقات بين الدول المشاطئة ودول المصب

٩. تحقيق التكامل الأمني العربي من منطلق أن الأمن الداخلي والخارجي لكل دولة عربية مرتبط بالامن العربي الجماعي ، وأن الإخلال بالأمن في اي دولة عربية تمتد آثاره بالضرورة إلى الإخلال بالأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للامة وقدرتها العسكرية مما يؤثر بالتإلى علي محصلة القوة الذاتية للأمة العربية وعلىجهودها من أجل التنمية الشاملة التي هي أساس الأمن وبدونها يصعب مجابهة التحديات التي تواجهها .

١٠. تطبيق اتفاقية الدفاع المشترك مع إدخال بعض التعديلات علي بنودها التي لا تفي بتحقيق متطلبات الأمن القومي العربي والوقوف بحزم في وجه الأنظمة العربية

الدكتاتورية والتسلط الفردي لكي لا تكرر مأساة حرب الخليج الثانية التي أوجدت مبررات إغتيال الأمن القومي العربي.

١١. تنمية القدرات الدفاعية العربية من خلال إحياء مشروع الصناعات الحربية العربية وإنشاء صناعات عربية مشتركة جديدة يساعد في تطويرها المال العربي المهجر إلى الدول الغربية ، وتخصيص جزء من عائدات النفط بهدف تحقيق الإكتفاء الذاتي من الأسلحة التقليدية مع ضرورة السعي وبشكل سريع إلى امتلاك سلاح للردع مقابل ما تملكه إسرائيل من أسلحة نووية وبيولوجية وأقمار التجسس الصناعية .

١٢. وضع استراتيجية لمواجهة التحالفات الجديدة الموجهة ضد الامة العربية وأمنها القومي ، كالتحالف التركي الصهيوني الذي كانت من أول ثماره التهديدات والتحرشات التركية لسوريا في أكتوبر ١٩٩٨م.

١٣. تحصين الإنسان العربي وتبصيره باهمية الأمن القومي العربي من خلال التنسيق بين أجهزة الأمن وأجهزة الإعلام والثقافة والتربية ، وتخصيص قناة فضائية وأخري إذاعية لتغطية كل أرجاء الوطن العربي وللقيام بخدمة الأهداف الأمنية والتربية القومية عن طريق خطابات وبرامج تختلف في الشكل والمضمون عما درجت عليه المحطات المحلية العربية ،ويشترك في تنفيذ هذه البرامج نخبة من المفكرين العرب من كل أفكار الوطن العربي بشرط أن يكونوا بعيدين عن الانتماءات السلطوية للنظم العربية .

١٤. وحتى تتحقق الأهداف سالفة الذكر ، لابد من ضمان تلبية متطلبات الإنسان العربي الأساسية ، مثل الغذاء والمسكن والتعليم وحقه في الحرية والمشاركة السياسية حتى يشعر بآدميته ويكثف من قدراته الإنتاجية ويذود عن وطنه العربي وأمنه القومي بروح الحماس وحب التضحية ، أما إذا كان الإنسان العربي مصادر الحقوق فلا ينتظر منه أن يقوم بأي دور إيجابي في تحقيق أمن وطنه القومي .

المراجع

١ – هيثم الكيلاني : هموم الأمن القومي مع حواره : مجلة شئون عربية ، العدد ٧٧ ، القاهرة ، مارس ١٩٩٤م ، ص ١٣ .

٢ – صبري سياري : تركيا والشرق الأوسط في المتسعينات : مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٣١ ، صيف ١٩٩٧م ، ص ٣١ .

٣ – فيليب روبنس " تركيا والشرق الأوسط : ترجمة ميخائيل خوري : القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٣م ، ص ٢٥ وما بعدها .

٤ – ياسر هاشم : آفاق الدور التركي في حرب الخليج : أوراق شرق أوسطية ، المركز القومي لدراسة الشرق الأوسط ، القاهرة ، يوليو ، ١٩٩١م ، ص ٥١ .

٥ – جريدة الأهرام : القاهرة ، ١٩٩٣/٢/٣م .

٦ – الزيارات التي قام بها رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل لسوريا والسعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة في الأشهر الثلاثة الأولي من عام ١٩٩٣م .

٧ – جريدة الحياة : لندن ١٩٩٣/١/٢٨م .

٨ – جريدة الحياة : ١٩٩٣/٢/٩م . (تصريح للناطق باسم وزارة الدفاع التركي).

٩ – د. نازلي معوض أحمد : العلاقات العربية التركية ، مصدر سابق ، ص ٣٣٩ .

١١ – د. السيد عليوه : العلاقات العربية التركية في ظل الشرق أوسطية ، مجلة الباحث العربي ، العدد ٣٩ ، يوليو – أكتوبر ١٩٩٥م ، ص ١٠ .

١٢ – د. سعد ناجي ، ومنعم حسني : الأمن التركي بين مهمتين ، السياسة الدولية ، العدد ١١٦ ، أبريل ١٩٩٤م ، ص ٤٠ .

١٣ – جريدة الوطن العربي : القاهرة ، ١٩٩٥/١٢/١١م .

١٤ – د. مصطفي كامل محمد : التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ، ودور مصر : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، مؤسسة الأهرام ، الطبعة الأولي ، القاهرة ١٩٩٥م ، ص ١٥٢ .

١٥ – صلاح سالم : المشكلة الكردية وأثرها علي دول المنطقة : السياسة الدولية ، العدد ١١٦ ، أبريل ١٩٩٤م ، ص ١٩٣ .

١٦ – طارق المجذوب : ورقة مقدمة إلى ندوة : العرب والأتراك ، حوار مستقبلي : بيروت ، من ١٥ – ١٨ نوفمبر ١٩٩٣م ، ص ٥ .

١٧ – نبيل زكي : إشكالية المواجهة التركية – الكردية ، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، المركز القومي لدراسة الشرق الأوسط ، " مجلة فصلية " القاهرة ، أبريل ١٩٩٤م ، ص ٢٦ .

١٨ – Gernam E. Fulley : The Fate of Rurds (AFF airs, Spring London1993, p. 108).

١٩ – الحياة : لندن : ١٩٩٥/٣/٢٥م .

٢٠ – عبد الله صالح : أبعاد الحملة التركية علي الأكراد ، السياسة الدولية ، العدد ١٢١، يونية ١٩٩٥م، ص ١٥٦ .

٢١ – جريدة الحياة : لندن ١٩٩٦/٩/١م .

٢٢ – العرب ودول الجوار المشرقي : مجموعة باحثين في حلقة نقاش : المستقبل العربي ، العدد ٢١٩ ، مايو ١٩٩٧م ، ص ٦٤ .

٢٣ – جريدة الأهرام : ١٩٩٧/١٠/٢٨ .

٢٤ – الأهرام : ١٩٩٧/٥/١٨ .

٢٥ – د. حسن بكر : حروب المياه في الشرق الأوسط من الفرات إلى النيل ، السياسة الدولية : العدد ١١٩ ، يناير ١٩٩٥م ، ص ٧٥ .

٢٦ – يوسف الشريف : تركيا رأس حربة في ظهر العرب ، مجلة روزا ليوسف، العدد ٣٣٤٧ ، القاهرة، يناير ١٩٩٥م ، ص٢٠.

٢٧ – من تقرير ، عن ندوة العرب والأتراك ، حوار مستقبلي ، بيروت ١٥-١٨ نوفمبر ١٩٩٣م ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٧٨ ، ١٩٩٣/١٢م ، ص ١٣٧ .

٢٨ – محمد زهير دياب : العلاقات التركية – السورية ، حسن جوار أم عداء ، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٨ ، خريف ١٩٩٦م ، ص ٣٨ .

٢٩ – الحياة : لندن ، ١٩٩٧/٢/١٨م .

٣٠ – محمد خليفة : تركيا وأزمة الخليج ، مستقبل العالم الإسلامي ، العدد ٢ ، القاهرة ، ١٩٩١م ، ص ١٢١ .

٣١ – د. سمير مصالحة : أثر تفكك الاتحاد السوفيتي علي العالم الإسلامي وتركيا : مجلة منبر الشرق ، عدد ١٨ ، مارس ١٩٩٥م ، ص ٨١ ، تصدر مرة كل شهرين .

٣٢ – محمد خالد الأزعر : العرب ودوائر التحرك الإقليمي للسياسة التركية ، مجلة شئون عربية ، العدد ٧٤ ، يونيه ١٩٩٣م ، القاهرة ، ص ١٤٤ .

٣٣ – د. طه عبد العليم: انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيره علي الوطن العربي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : ندوة بالقاهرة ٢٢ – ٢٣ فبراير ١٩٩٢م ، ص ٢٢١ .

٣٤ – جريدة الوفد ، ١٩٩١/٢/١٦م .

٣٥ –جاسر الشاهد : السياسة التركية تجاه جمهوريات آسيا الوسطي ، ملف السياسة الدولية : العدد ١٣١، يناير ١٩٩٨م ، ص ١٩٩ .

٣٦ - The Turkish Uedel on Display: Newsweek 3 Feb 1992, pp. 23 – 24.

٣٧ – رضا محمد هلال : حول عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي : السياسة الدولية ، العدد ١٣٢ ، أبريل ١٩٩٨ م، ص ٢٣٣ .

٣٨ – د. جلال عبد الله معوض : تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج العربي ، الجانب الأمني ، شئون عربية ، العدد ٦٧ ، سبتمبر ١٩٩١م ، ص ص ٦٤ – ٦٨ .

٣٩ – د. سمير مصالحة : أثر تفكك الاتحاد السوفيتي علي العالم الإسلامي مثال ، تركيا ، مجلة منبر الشرق ، العدد ١٨ ، القاهرة ، مارس ١٩٩٥م ، ص ٨١ وما بعدها .

٤٠ – د. محمد الرميحي : تركيا – الأبعد – الأقرب : مجلة العربي العدد ٤٤٦ – الكويت سبتمبر ١٩٩٧م ص٢٦

٤١ – د. أحمد لوري النعيمي : العلاقات التركية الإسرائيلية : ١٩٤٨-١٩٨٥م حلقة دراسية حول الكيان الصهيوني في الجمعية العربية للعلوم السياسية بغداد: ١٢-١٥ نوفمبر١٩٨٦م ص ص١٠٩-١١١

٤٢ – فاخر أرما أوغلو : تركيا والصراع العربي الإسرائيلي : مجموعة باحثين : في كتاب العلاقات العربية التركية من منظور تركي : مركز البحوث والدراسات العربية ١٩٩٣م ص ٢٥٨-٢٦٧

٤٣ – خليل إبراهيم محمود:التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية: رسالة ماجستير غير منشورة:بغداد معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٨٨م ص٢١٩ .

٤٤ – جلال عبدالله معوض : دور تركي بعد أزمة الخليج مجلة شئون عربية عدد ٦٩ : القاهرة مارس ١٩٩٢ م ص ٢٤ .

٤٥ – د. عبد الملك خلف التميمي " الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي : المغرب العربي – فلسطين – الخليج العربي " سلسلة عالم المعرفة : عدد ٧١ – نوفمبر ١٩٨٣ م.

51- ILnur Cerilk , " I yan's jews to israel via . Turk ish Daily News . TDn Ankapa Ceptember 14,1987 , p.l

٤٦ – جلال عبدالله معوض : تركيا والنظام الإقليمي ، مصدر سابق ، ص٥٢ .

٤٧ – جلال عبد الله معوض : تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات: مركز البحوث والدراسات السياسية : جامعة القاهرة سلسلة بحوث سياسية (١٠٧) يونية ١٩٩٦م ، ص ١٠-١١.

٤٨ – جريدة الأهرام ١٩٩١/١٠/٢٦م .

٤٩ – جلال عبد الله معوض : تركيا والأمن القومي العربي السياسة المائية والأقليات ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت العدد ١٦٠ يونية ١٩٩٢ ص ص ١٠٠-١٠٧ .

٥٠ – حمدي صبحي : أزمة المياه في المفاوضات المتعددة : السياسة الدولية العدد ١١٤ أكتوبر ١٩٩٣م ص ص ١٢٦-١٢٧ .

٥١ – جريدة الأهرام : ١٩٩٥/١١/٨م .

٥٢ – الأهرام : ١٩٩٤/٥/٦م .

٥٣ – الأهرام ٩٩٥/٩/٨ م .

٥٤ – خالد فياض : العلاقات التركية الإسرائيلية من تشيلر إلى أربكان ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٩ يوليو ١٩٩٧م ، ص ١٨٢-١٨٣ .

٥٥ – د. علي الدين هلال " ما هو الشرق الأوسط ؟ ملف معلومات – المركز العربي للمعلومات : بيروت ، العدد ١٤ ديسمبر ١٩٩٤ ، ص٣٣ .

٥٦ – الأهرام ١٩٩٥/١١/٤م .

٥٧ – قناة أبو ظبي الأخبار الصباحية ليوم ٢٠٠١/٨/٩م . عن مراسلها في انقرة محمد العباسي .

٥٨ – التقرير الاستراتيجي العربي : مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية : القاهرة ١٩٩٧م ، ص١٥٤.

٥٩ – محمد السماك : التسوية السلمية إلى أين : الحياة اللندنية ١٩٩٥/١/٣١ م.

سليم نصار : بيريز يلوح بحلف دفاعي أمني يضم تركيا لتطويق سوريا ولبنان ، الحياة ١٩٩٦/١/٢٠م .

٦٠ – ملف الأهرام الاستراتيجي :السنة الثانية، العدد الخامس ، مايو ١٩٩٦م ، ص٤١.

٦١ – الأهرام ١٩٩٦/٧/٢م

٦٢ – راعدة درعام : تقرير من نيويورك " تحت عنوان : هكذا يحاك مستقبل المنطقة العربية فيما القيادات العربية . . . الحياة ١٩٩٧/٥/١٦م

٦٣ – التقرير الاستراتيجي العربي : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، مؤسسة الأهرام : القاهرة ، ١٩٩٧م ، ص١٥٥ .